الجمهورية العربية السورية

الجامعة الافتراضية السورية

ماجستير إدارة الأعمال MBA

مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة

دراسة ميدانية في محافظة دمشق

Microfinance Institutions and Their Impact on the Living Conditions of the Family

مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد الطالبة:

حنان محمد عاطف البنا

إشراف:

د. أحمد الطباع

عام ٢٠٢٠

الإهداء:

إلى من أحمل اسمه بكل فخر... إلى من أفنى عمره ليرانا الأفضل... إلى من زرع فيّ حب العلم... إلى من بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح...دمت عزيزي وعزوتي... طاب قبرك وطبت في نعيم عند الله ...

أبي رحمك الله

إلى منارة دربي ... وسر سعادتي... إلى من وضعتني على طريق الحياة وضحّت دائما لأجلي ... إلى من أقف عاجزة أمام عطاءها... إلى قوتي وملاذي بعد الله...

أمي أطال الله بعمرك

إلى من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب... إلى من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون... وفي جميع الأصعدة...

أخوتي الغاليين

إلى الذي كان عوناً لي في بحثي...

ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي...

ويقوي عزيمتي...

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي...

جزاكم الله كل خير

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أشكر الله على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل، فله الحمد أولاً وآخراً...

كما يسعدني أن أشكر كل الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، ووقف بجانبي منذ اللحظة التي تقدمت فيها لدراسة الماجستير في الجامعة الافتراضية إلى أن أتممت هذا البحث بحمد الله وعونه وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة **الدكتور: أحمد الطباع**

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي أسهمت في إغناء هذا العمل:

الدكتور: عمر عثمان

والدكتور: باسل شحادات

والشكر الجزيل لمن لم يتسنى لي ذكرهم وكان لهم الأثر والجهد الكبير في تقديم المساعدة والإرشاد والخبرة لإتمام هذا البحث...

فشكراً لكم جميعاً

مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة

دراسة ميدانية في محافظة دمشق

مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد الطالبة: حنان محمد عاطف البنا

إشراف: د. أحمد الطباع

عام٢٠٢٠

تمهيد

تناولت هذه الدراسة مؤسسات التمويل الصغير في محافظة دمشق والخدمات التمويلية والاستشارية التي تقدمها إضافة لدراسة الوضع المعيشي للأسرة السورية ودراسة أثر هذه المؤسسات على الوضع المعيشي للأسرة متمثلا بمؤشرات عدة كالصحة والتعليم والدخل والسكن والبطالة.

وتم فيها استعراض ماهية التمويل الصغير وهيكليته وآليات عمله والأهمية الاقتصادية والاجتماعية له ودراسة أثر مؤسسات التمويل الصغير على هذا الوضع المعيشي عن طريق استبانة تم توزيعها على المستفيدين من التمويل الصغير في محافظة دمشق تضمنت أسئلة عن أثر هذا التمويل على مستواهم التعليمي والصحي وعلى دخولهم وأرباحهم وسكنهم ومستويات بطالتهم، وتم تحليل الاستبانة عن طريق برنامج SPSS باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة كاختبار "ANOVA" واختبار " One Sample Test".

وشمل مجتمع البحث جميع المستفيدين من برامج التمويل الصغير في محافظة دمشق حيث بلغ على الأقل (٩٠٠٠٠) مستفيد، وشملت الدراسة (٧١٢) مستفيداً من قروض التمويل الصغير.

ووجدنا من خلال هذه الدراسة أثراَ واضحاَ ذا دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير على مستوى دخول الفئات المستفيدة منه، وعلى مستواهم الصحي والتعليمي.
بينما لم يكن لهذه المؤسسات الأثر المنتظر منها على مستوى بطالة الفئات المستهدفة وعلى مستوى سكنهم.

كلمات مفتاحية: التمويل الصغير، مستوى معيشة الأسرة، العملاء، المشروع، العائد.

Microfinance Institutions and their Impact on the Living Conditions of the Family

A Case study in Damascus Governorate

Research project Submitted for Obtaining an MBA Degree

Student : Hanan MHD Atef Elbanna

Supervised by: Dr. Ahmed Al-Tabaa

Year: 2020

Abstract

This study addressed the microfinance institutions in the governorate of Damascus, the financial and consulting services that they provide, in addition to studying the living situation of the Syrian family and studying the impact of these institutions on the living situation of the family, represented by several indicators such as health, education, income and housing.

In addition, it reviews the nature of microfinance, its structure and mechanisms of work and the economic and social importance of it. Moreover, studying the impact of microfinance institutions on this living situation, through a questionnaire distributed to the beneficiaries of microfinance in the governorate of Damascus. Included questions about the impact of this financing on their educational and health level, their income, profits, housing and levels Unemployed, the questionnaire was analyzed by SPSS using appropriate statistical tests such as "ANOVA", "One Sample Test".

The research community included all the beneficiaries of microfinance programs in Damascus Governorate, where it reached at least (90,000) beneficiaries, and the study included (712) beneficiaries of microfinance loan. Through this study, we found a clear and statistically significant effect of

microfinance institutions on the level of entry of the beneficiaries, and on their health and educational level.

While these institutions did not have the expected impact on the level of unemployment of the targeted groups and on the level of their housing.

Key words: Microfinance, Family Standard of Living, Clients, Project, Return.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث	١
الدراسات السابقة	٢
مشكلة البحث	٨
أهداف البحث	٨
فرضيات البحث	٨
أهمية البحث	٩
منهج البحث	٩
متغيرات البحث	١٠
مجتمع وعينة البحث	١٠
مكان وزمان البحث	١٠
مصطلحات البحث	١٠
الفصل الثاني: مؤسسات التمويل الصغير	١١
المبحث الأول: ماهية التمويل الصغير	١١
المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الصغير	٢٨
المبحث الثالث: الوضع المعيشي للأسرة	٣٤
الفصل الثالث: أثر التمويل الصغير في الوضع المعيشي للأسرة في محافظة دمشق	٤٨
مجتمع وعينة وأداة البحث	٤٨
خصائص عينة الدراسة	٥٠
تحليل محاور التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة	٥٦
النتائج والتوصيات	٦٥
المراجع	٦٧
الملاحق	٧٢

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٣-١	مقياس ليكرت	٥٠
٣-٢	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل	٥٧
٣-٣	نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الأول	٥٨
٣-٤	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي	٥٩
٣-٥	نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الثاني	٦٠
٣-٦	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي	٦٠
٣-٧	نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الثالث	٦١
٣-٨	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن	٦٢
٣-٩	نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الرابع	٦٣
٣-١٠	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في البطالة	٦٣
٣-١١	نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الخامس	٦٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
٢-١	مجالات التمويل الصغير	١٣
٢-٢	أسواق التمويل الصغير	١٦
٢-٣	خدمات التمويل الصغير	١٨
٣-١	التوزع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس	٥٠
٣-٢	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق العمر	٥١
٣-٣	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية	٥١
٣-٤	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق عدد الأولاد	٥٢
٣-٥	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق مكان الإقامة	٥٢
٣-٦	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق مستوى التعليم	٥٣
٣-٧	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق تاريخ الانضمام للمؤسسة والبدء بالمشروع	٥٣
٣-٨	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق تاريخ استفادتهم من القرض قبل بدء المشروع أو بعده	٥٤
٣-٩	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق طبيعة المشروع الذي قاموا به	٥٤
٣-١٠	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق عدد المرات التي استفادوا منها من مؤسسات التمويل الصغير	٥٥
٣-١١	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق مقدار القرض الذي حصلوا عليه	٥٥
٣-١٢	التوزع النسبي لأفراد العينة وفق مدة القرض الذي حصلوا عليه	٥٦

قائمة المعادلات

المعادلة	الصفحة	المعادلة	الشرح
١	٤١	$Is=\frac{\sum P1}{\sum P0} * 100$	الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار
٢	٤١	$\frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} * 100$	رقم لاسبير
٣	٤١	$\frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} * 100$	رقم باش
٤	٤١	$If = \sqrt{\text{لاسبير} * \text{باش}}$	رقم فيشر
٥	٤٨	$\boldsymbol{n \geq \frac{NZ^2.R(1-R)}{Nd^2 + Z^2.R(1-R)}}$	الحد الأدنى لحجم العينة
٦	٤٩	$\text{طول الفئة} = \frac{\text{درجة الإجابة العليا} - \text{درجة الإجابة الدنيا}}{\text{عدد درجات المقياس}}$	طول الفئة

الفصل التمهيدي "الإطار العام للبحث"

تمهيد:

تختلف إمكانيات الأفراد في تأمين التمويل اللازم لنشاطاتهم، فمنهم القادرون على تأمين مصادر تمويل أنشطتهم، ومنهم من لا يمتلك هذه الإمكانيات، وباعتبار الفرد هو المكوّن الأساس للأسرة، والأسرة هي اللبنة الأساسية في أي مجتمع من المجتمعات، فإن إمكانيات هذه الأسر من أهم العوامل المساعدة على تحديد مستويات التنمية الاقتصادية في بلد من البلدان.

وبالتالي لابدّ من إمداد هذا الفرد بمصادر تمويل لأنشطته الاقتصادية في حال لم يكن قادرا على تأمين المورد المادي الكافي للبدء بهذه الأنشطة التي تؤثر على دخله مع مرور الزمن، ولابدّ أنّها تؤثر إضافة لذلك على جميع مؤشرات تنمية هذا الفرد من حيث الصحة والتعليم وحتى السكن.

ومن هنا جاء دور المصارف في تأمين هذا التمويل، حيث إن البنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها، وإنما تبحث عنها وتجمعها لاستعمالها في سدّ الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، وبذلك فإن أهم أهداف النظام المصرفي تتمثل في منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها.

إلا أن التطور الاقتصادي والحاجات المتزايدة للأفراد، أدت إلى نشوء أنواع مختلفة من المشروعات التي قد يلجأ إليها هذا الفرد، مما أدى إلى تطور بنية وهيكلية المصارف لتتلاءم مع نوع وحجم هذه المشاريع.

وهنا يأتي دور التمويل الصغير في كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفرد الأقل دخلا والنشط اقتصاديا في الوقت نفسه.

ومنه نجد أن الفئات المستهدفة لعملاء التمويل الصغير في كل قطاعات المجتمع، تتألف من المنتجين إضافة للحرفيين وأصحاب الصناعات اليدوية والمهنيين الصغار، إضافة إلى حديثي التخرج وربات الأسر وصغار المزارعين، والطلاب والموظفين والعمال محدودي الدخل، بالإضافة للنقابات والاتحادات المهنية، ويأتي ذلك عن طريق مجموعة من الضمانات، يحدّدها النظام المصرفي في كل دولة إضافة إلى بعض الشروط الخاصة بكل مؤسسة تمويلية.

وفقا لهذا العرض، فإن دور مؤسسات التمويل الصغير يزداد أهمية وتشعبا، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة نسبياً، والتي قد تمر بها البلدان عموما والجمهورية العربية السورية خصوصا، ولابد من دراسة دور هذه المؤسسات في التأثير على أوضاع الأسر السورية المستفيدة منها، حتى يمكن التوصل إلى قياس نتائج عمل هذه المؤسسات، وتقييم فعاليتها على الأرض لتقديم التوصيات اللازمة لرفع كفاءتها وتحسين ظروف عملها على حد سواء.

١ – ١ الدراسات السابقة:

أولا –الدراسات العربية:

1–دراسة مؤسسة التمويل الدولي (٢٠٠٩). **تقييم سوق التمويل الصغير في سورية**

هدفت الدراسة إلى معرفة التوزع النسبي لاستخدامات القروض الممنوحة من قطاع التمويل الصغير، إضافة إلى دراسة اهتمام أصحاب المشروعات من أجل الحصول على قروض لتوسيع أعمالهم، بالإضافة لتقييم واقع سوق التمويل الصغير في سورية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب على الائتمان بالنسبة للتمويل الصغير في سورية.
- هناك حاجة إلى مضاعفة المبادرات لسد الفجوة القائمة بين العرض والطلب على الخدمات المالية.
- هيكل معدل الفائدة الحالي غير كافٍ لاستمرارية مؤسسات التمويل الصغير الجديدة.

2–دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (٢٠١٠). **التمويل الصغير في سورية ودوره في معالجة ظاهرة الفقر**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات التمويل الصغير في توافر الخدمات المالية للفقراء بشكل حقيقي بعيدا عن الأهداف النظرية، وإلى تحديد أثر هذا التمويل في نسبة الفقر من حيث إسهامها في برامج الأمان الاجتماعي.

وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- عدم قيام مؤسسات التمويل الصغير بتمويل نشاط الفقراء من نقطة الصفر.
- عدم إسهام برامج التمويل الصغير بإدارة الأنشطة التي تقوم بتمويلها.
- عدم التوزيع الملائم لمؤسسات التمويل الصغير على المناطق الفقيرة.
- عدم دعم العمليات الاستهلاكية لهؤلاء الفقراء المستهدفين من خلال عدم تواجد رواتب نقدية صغيرة "كأحد مقومات الدعم الاستهلاكي" حال الطلب أو سلع عينية جاهزة.

3–دراسة دالاتي (٢٠١١). **التمويل المتناهي الصغر في سورية**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الصغير في تمكين الفئات الفقيرة من الوصول إلى المزيد من الخدمات التمويلية من قروض وادخار وتأمين بالإضافة إلى الخدمات غير التمويلية.

بالإضافة إلى دراسة الطلب على خدمات التمويل الصغير في سورية، والتعريف بأهم مقدمي خدمات التمويل الصغير في المحافظات السورية ودراسة خصائصهم.

وتوصلت إلى النتائج الآتية:

– ضرورة توافر حزمة متكاملة من الخدمات المالية المتناهية الصغر، لكي تشمل أكثر المناطق احتياجا والوصول بشكل أقوى إلى الفئات المستهدفة.

– ضرورة التركيز على فئة الشباب مما يدخل هذه المؤسسات في بيئة تنافسية يستفيد منها الجميع.

– عدم التوزيع الجغرافي المناسب لمؤسسات التمويل الصغير، حيث إنها لا تغطي كامل المساحات المستهدفة.

4–دراسة منصور؛ وشاوش (٢٠١١). **دور التمويل الصغير في محاربة الفقر في المناطق الريفية**

هدفت الدراسة إلى التعريف بدور التمويل الصغير في تحسين الوضع المعيشي للفقراء في البلدان العربية مع توضيح مزايا هذا التمويل ومعوقاته.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– محاربة الفقر لن تتم إلا عن طريق إدماج المشروعات القائمة في المناطق الريفية ضمن خطة التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، من خلال بيئة تشغيل مواتية ومنتجات وخدمات مالية مناسبة تتولى مؤسسات التمويل الصغير تقديمها.

5–دراسة مفرح (٢٠١٢). **التمويل الصغير، السياسات، الضوابط والإجراءات**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم سياسات التمويل الصغير، ودور هذه السياسات في زيادة المشروعات وتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض الفقر، إضافة لتبيان دور إدخال خدمات جديدة في مجال التمويل الصغير، كخدمات الضمان في التأثير على الوضع الاقتصادي للأفراد.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– عدم كفاية دور المصارف في تقديم التمويل اللازم للتمويل الصغير.

– يجب تحديث السياسات بشكل دوري لخلق بيئة مشجعة للارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وإصدار استثناء خاص من الضرائب يعفي المشروعات المقامة بموجب هذا التمويل.

6–دراسة وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة (٢٠١٣). **التمويل الصغير والتنمية الاقتصادية**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الصغير في الترويج للمشاريع الاقتصادية الضامنة لإشراك الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية التنمية، وتحديد التحديات التي تعيق استطاعة الفقراء في الحصول على خدمات التمويل الصغير.

وتوصلت إلى النتائج الآتية:

– يميل المجتمع السوري إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، عندما تتوافر الخدمات المالية الخاصة بالفقراء.

– ينفرد التمويل الصغير بتقديم خدمات التمويل للمستفيدين منه بأسلوب يتلاءم مع بيئاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وظروف وحجم أعمالهم وخبراتهم المحدودة في مجالات الإقراض والادخار والتحويلات المالية.

– ضرورة إعادة النظر في سياسات الائتمان من قبل مؤسسات التمويل الصغير لجهة أن تشمل هذه الخدمات التمويلية أكبر قدر من الفئات المستهدفة من ناحية التمويل الزراعي والصناعي.

7–دراسة محمد؛ وعال (٢٠١٥). **دور التمويل الصغير في تطوير المشروعات**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الصغير في تطوير المشروعات، وإلى معرفة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا التمويل في الشرائح الضعيفة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– التمويل الصغير مطلب أساس في ظل الظروف الراهنة.

– للتمويل الصغير دور فعّال في تطوير المشروعات.

– يؤدي التمويل الصغير إلى زيادة دخول الأسر المستفيدة منه.

وقدّمت الدراسة توصية تتخلص في زيادة السقف التمويلي الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الصغير.

ثانيا –الدراسات الأجنبية:

1–دراسة نواي، نورهازيا (٢٠١١). **أهمية التمويل الصغير في تنمية المشاريع الصغيرة (The Importance of Micro Financing to the Microenterprises Development)**

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف أهمية التمويل الصغير في تنمية المشاريع الصغيرة، ومعرفة دور المؤسسات التي تقوم بعمليات التمويل الصغير في تطوير الاقتصاد الماليزي، ودراسة كفاية الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات للوصول إلى النتائج المطلوبة منها.

إضافة إلى دراسة عمليات التمويل المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الصغير إلى محلات الصرافة وحتى رجال الأعمال في ماليزيا.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– تؤدي مؤسسات التمويل الصغير دورا بارزا في تطوير الاقتصاد الماليزي.

– ضعف عمليات التسويق والتكنولوجيا والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الصغير.

– يوفر التمويل الصغير العديد من فرص العمل الداعمة لدورة النشاط الاقتصادي الماليزي وخاصة في المناطق الريفية.

– محدودية الموارد البشرية اللازمة لتنشيط عمل مؤسسات التمويل الصغير وتوسيع خدماتها جغرافيا وتكنولوجيا.

2– دراسة مركز الإقراض والتمويل والتأمين الدولي (٢٠١١). **التمويل الصغير: آثاره، التوعية والاستدامة (Microfinance: Its impact, Outreach and Sustainability)**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التمويل الصغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المهمشة من دورة الاقتصاد في الدول النامية، وإلى دراسة مدى استدامة مؤسسات التمويل الصغير على الأمد الطويل وهل هناك مفاضلة بين الاستدامة والتوعية بالنسبة لهذه المؤسسات، وهل يعتبر التمويل الصغير أداة لمكافحة الفقر حقا؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– زيادة دور التمويل الصغير في البلدان النامية، وزيادة الاهتمام به من قبل صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان.

– يقتصر دور مؤسسات التمويل الصغير في غالبية البلدان النامية على التمويل فقط دون التدخل بأسعار السوق بالنسبة لأي منتج من المنتجات.

– باعتبار أن الحد من الفقر يأتي من ضبط الأسعار، وليس من التمويل "وفقا لوجهة نظر المركز" فإن نطاق الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الصغير في تضاؤل.

– عدم قيام مؤسسات التمويل الصغير بعمليات التمويل الجماعي، والذي من شأنه إدماج الفئات المهمشة بشكل أسهل في الدورة الاقتصادية لبلدانهم.

– التمويل الصغير يكافح الفقر، لكن ليس بالنسب المطلوبة فهو لا يصل إلى أفقر الفقراء.

3–دراسة سافارز (٢٠١١). **الانحراف التدريجي لمهمة مؤسسات التمويل الصغير**

(On Mission Drift in Microfinance Institutions)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التحول في عمليات الإقراض من قبل مؤسسات التمويل الصغير من قروض صغيرة إلى قروض أكبر في عملية توسعية ذات أثر في الفئات المستفيدة من هذا التمويل، ومعرفة أثر هذا التوسع في عمليات مكافحة الفقر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– إن حجم القرض عامل أساس في مكافحة الفقر من ناحيتين:

الأولى إيجابية حيث تزداد إمكانية وقدرة الفقراء على البدء بأنشطة إنتاجية، والثانية سلبية متعلقة بالفوائد التي سيترتب على هؤلاء الفقراء سدادها لمؤسسات التمويل الصغير.

– صعوبة الفصل بين دعم القروض الكبيرة بدلا من الصغيرة من جهة، والانجراف الكامل للتحول نحو القروض الكبيرة من جهة ثانية، وهذه الصعوبة تؤدي إلى تضليل الجهات المستفيدة من التمويل الصغير، وإلى تضليل المستثمرين أيضا، مما يؤثر سلبا على هدف عمليات التمويل الصغير الرئيس المتمثل بالتأثير الإيجابي على مستوى معيشة الأسر المستفيدة من هذا التمويل.

4– دراسة صبغة الله (٢٠١٣). **التمويل الصغير في الهند، التحديات والقضايا المعاصرة**

(Microfinance in India: Contemporary Issues and Challenges)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الوضع السائد للتمويل الصغير في الهند منذ نشوء هذه الظاهرة وحتى الآن، وتحديد من يسيطر على قطاع التمويل الصغير في الهند من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ومعرفة دور التمويل الصغير في توفير التمويل والخدمات اللازمة للفقراء.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– وجود فجوة كبيرة في عمل مؤسسات التمويل الصغير بين الأهداف النظرية المحددة لها والنتائج المرجوة على أرض الواقع.

– قلة التنوع في منتجات ونوعية خدمات مؤسسات التمويل الصغير في الهند.

– ارتفاع سعر الفائدة المعتمد من قبل مؤسسات التمويل الصغير للقروض الممنوحة للفقراء.

– عدم وجود تدابير للتخفيف من الطلب على القروض عن طريق سياسات حكومية تساعد الفقراء على القيام بأنشطة إنتاجية بدلاً من الاعتماد على القروض الصغيرة.

5– دراسة مجلة مركز الزراعة الأوروبية (٢٠١٣). **تأثير التمويل الصغير على مستويات فقر النساء الريفيات**

(The Impact of Microfinance on Poverty Levels of Rural Women Farm Households)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل الصغير في مستويات فقر المرأة الريفية والأسر الزراعية في ولاية "أبيا" النيجيرية، ومعرفة دور الدعم المقدم من مؤسسات التمويل الصغير للتأثير في نوعية المدخلات والمخرجات الزراعية في الولاية المذكورة.

إضافة إلى دراسة دور التمويل الصغير في توافر خدمات البنية التحتية للأسر الريفية وخدمات الاستشارات الزراعية والائتمان الزراعي التي تمكن من زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المخرجات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– ضرورة زيادة الدعم المقدم من مؤسسات التمويل الصغير لتحسين نوعية المدخلات الزراعية.

– على الرغم من الدعم المادي المقدم من قبل مؤسسات التمويل الصغير، إلا أن الأسر الريفية النيجيرية وخاصة المرأة في تلك الأسر، لا تزال تواجه الكثير من المصاعب التي تجبرها على أن تبقى من صغار المنتجين، بالتالي لا بد من زيادة هذا الدعم وتحسين نوعيته تماشيا مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

– عدم توافر خدمات إرشادية من قبل مؤسسات التمويل الصغير أو خطط ائتمان زراعي، من شأنها تحسين الإنتاجية لدى الأسر الزراعية المستفيدة.

– عدم قيام مؤسسات التمويل الصغير بدورها في تحسين البنية التحتية التي تعتمد عليها هذه الأسر كالكهرباء والاتصالات.

١ – ٢ مشكلة البحث:

انطلاقا من كون التنمية الاقتصادية تعد من أهم الهواجس التي تؤرق الدول النامية، وحجر الأساس في بناء التنمية الشاملة المستدامة وتحقيق التقدم في أي بلد لا يتم إلا بتفاعل جميع قطاعات المجتمع وشرائحه، وبسبب التراجع الملحوظ في المستوى المعيشي للأفراد وبناءً على استطلاع قامت به الباحثة مع مجموعة من المستفيدين من قروض مؤسسات التمويل الصغير في محافظة دمشق، لمعرفة أثر هذا التمويل في مستواهم المعيشي فإن مشكلة هذا البحث تتمثل في التساؤلات التالية:

- ما واقع التمويل الصغير في محافظة دمشق؟
- ما هي العوامل المؤثرة على الوضع المعيشي وماهي مؤشرات قياسه؟
- ما دور مؤسسات التمويل الصغير في التأثير على الوضع المعيشي للأسرة في محافظة دمشق؟

١ – ٣ أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في النواحي الاتية:

- دراسة واقع مؤسسات التمويل الصغير.
- بيان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الصغير.
- تحديد أثر مؤسسات التمويل الصغير في الوضع المعيشي للأسرة في محافظة دمشق من خلال:

- دراسة دور التمويل الصغير في التأثير على دخل الأفراد في الأسرة.
- دراسة دور التمويل الصغير في توافر تسهيلات التعليم للأفراد في الأسرة.
- دراسة دور التمويل الصغير في تأمين الخدمات الصحية لأفراد الأسرة.
- دراسة دور التمويل الصغير في حل مشكلة السكن الملائم الأسرة.
- دراسة دور التمويل الصغير في بطالة أفراد الأسرة.

١ – ٤ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر للتمويل الصغير في المستوى المعيشي للأسرة.

ويتفرع عنها **الفرضيات الفرعية الآتية:**

١) لا يوجد أثر للتمويل الصغير في المستوى الصحي للأسرة.
٢) لا يوجد أثر للتمويل الصغير في المستوى التعليمي للأسرة.
٣) لا يوجد أثر للتمويل الصغير في مستوى دخل الأسرة.
٤) لا يوجد أثر للتمويل الصغير في سكن الأسرة.
٥) لا يوجد أثر للتمويل الصغير في بطالة أفراد الأسرة.

١ – ٥ أهمية البحث:

يمكن أن توفر هذه الدراسة قاعدة بيانات تساعد المعنيين على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين نوعية خدمات مؤسسات التمويل الصغير بما يتلاءم وتحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة من هذا التمويل في مختلف نواحي هذا الوضع المعيشي المتمثلة بالوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع المادي ومكان السكن المناسب والبطالة، ومحاولة توسيع نطاق خدماتها لجهة الشمول والفائدة الكبرى. كما يمكن أن يشكل هذا البحث انطلاقة جديدة للتعريف بأوسع الطرق للاستفادة من هده المؤسسات في شتى مجالات الحياة.

١ – ٦ منهج البحث:

ستعتمد الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الإحصائي لتحقيق أهداف البحث، بحيث تمَّ تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال المراجع والدوريات والمنشورات والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع المدروس.

أما الجانب العملي فسوف يتم إعداد استبانة خاصة توزع على عينة من الأسر المستفيدة من مؤسسات التمويل الصغير من أجل تحديد أثر هذا التمويل في الوضع المعيشي لهذه الأسر.

وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة كالمتوسطات الحسابية وحساب النسب، إضافة لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية كاختبار ANOVA واختبار One Sample Test.

١ – ٧ متغيرات البحث:

المتغير المستقل: التمويل الصغير.

المتغير التابع: المستوى المعيشي من خلال المؤشرات الآتية:

- مستوى دخل الأسرة.
- المستوى التعليمي في الأسرة.
- الوضع الصحي لأفراد الأسرة.
- السكن الملائم للأسرة.
- مستوى بطالة الأسرة.

١ – ٨ مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع الأسر المستفيدة من التمويل الصغير في محافظة دمشق، حيث تم سحب عينة عشوائية من هذا المجتمع حيث بلغ على الأقل ٩٠٠٠٠ مستفيد، وبلغ حجم العينة المدروسة (٧١٢ مستفيد) بهدف تحديد أثر مؤسسات التمويل الصغير في الوضع المعيشي للأسرة في المحافظة.

١ – ٩ مكان وزمان البحث:

سيتم إجراء هذه الدراسة في محافظة دمشق خلال الفترة الزمنيه ٢٠١٩ –٢٠٢٠.

١–١٠ مصطلحات البحث:

التمويل الصغير: هو تقديم قروض صغرى لأسر فقيرة بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى (هارون، ٢٠١٤).

الوضع المعيشي للأسرة: يشير مستوى المعيشة إلى مستوى الثروة، الراحة، السلع المادية والضروريات الموجودة لفئة اجتماعية واقتصادية في منطقة جغرافية معينة.

دخل الأسرة: يشير الدخل إلى المكاسب التي تحصل عليها الأسرة من الأعمال المنتجة والتحويلات، ويمكن أن يشمل قيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد الأسرة.

الفصل الثاني (الإطار النظري للبحث)

المبحث الأول: مؤسسات التمويل الصغير

يحتاج الأفراد وخاصة ذوي الدخول المنخفضة إلى أنواع متعددة من الخدمات والمنتجات المالية، وهناك مجموعة متنامية من المنظمات والمؤسسات التي تعمل على الوصول إليهم وتقديم الخدمات لهم، ولعل أكثرها ارتباطا بالمستفيدين ذوي الدخل المنخفض، هي مؤسسات التمويل الصغير.

٢ – ١ ماهية التمويل الصغير وهيكليته.

عملت مؤسسات التمويل الصغير على مدى العقود الماضية على تطوير منتجاتٍ وأساليب كي تفي بالاحتياجات المالية المتنوعة لأصحاب الدخول المنخفضة، وسنحاول في هذا المبحث التعريف بنشأة التمويل الصغير ومفهومه وأهدافه ومبادئه وأسواقه وأنواعه وبرامجه والتحديات التي يواجهها.

٢ – ١ –١ لمحة موجزة عن التمويل الصغير:

يعود أول ظهور للتمويل الصغير إلى العام ١٩٧٠ في بنغلاديش، عندما بدأت برامجه التدريبية في بنك غرامين، وذلك لمنح قروض صغيرة لمجموعات من النساء الفقيرات للاستثمار في مشاريع صغيرة (Rosenberg،2010).

ورأى البعض أنَّ أول ظهور للتمويل الصغير كان على يد محمد يونس، أستاذ الاقتصاد في جامعة شيتاجونغ إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش، ومؤسس بنك غرامين، حيث بلور أفكاره في العام ١٩٦٧ حتى رأت فكرته النور في العام ١٩٨٣ ثم حصل على ترخيص رسمي كمؤسسة مستقلة للتمويل الصغير عام ٢٠٠٦.

كما ذهب البعض إلى أنَّ أول ظهور للتمويل الصغير، كان بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا، عندما بدأ خبراء الاقتصاد الألماني بالبحث عن آليات جديدة للنهوض بالاقتصاد المنهار آنذاك، ووجدوا ضالتهم في تمويل الفئات الفقيرة والنساء من أجل البدء بمشاريع إنتاجية، أدت بدورها إلى تنشيط العجلة الاقتصادية والمساعدة في التعافي من آثار الحرب (Hansen،2009).

ثم تبلورت فكرة التمويل الصغير في الاقتصاد العالمي، حيث أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "CGAP" وكانت برئاسة نائب مدير البنك آنذاك، وأخذ هذا التمويل أشكالاً أكثر تنظيماً بدءا من العام ١٩٩٥.

إلى أن عقد في واشنطن قمة التمويل الصغير، وكانت هذه القمة الأولى من نوعها التي تعنى بالتمويل الصغير ومبادئه وسياسة عمله والفئات المستهدفة منه، وانطلاقا من تلك القمة أطلق على عقد التسعينات لقب "عقد التمويل الصغير".

٢ -١ -٢ مفهوم التمويل الصغير وأهدافه ومبادئه:

٢ – ١ – ٢ – ١ ماهية التمويل الصغير:

في نظر الغالبية، التمويل الصغير هو تقديم قروض صغرى لأسر فقيرة بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى (هارون، ٢٠١٤).

ولكن دائرة التمويل الصغير اتسعت مع مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات "الإقراض والادخار والتأمين..." نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة.

ويشمل التمويل الصغير:

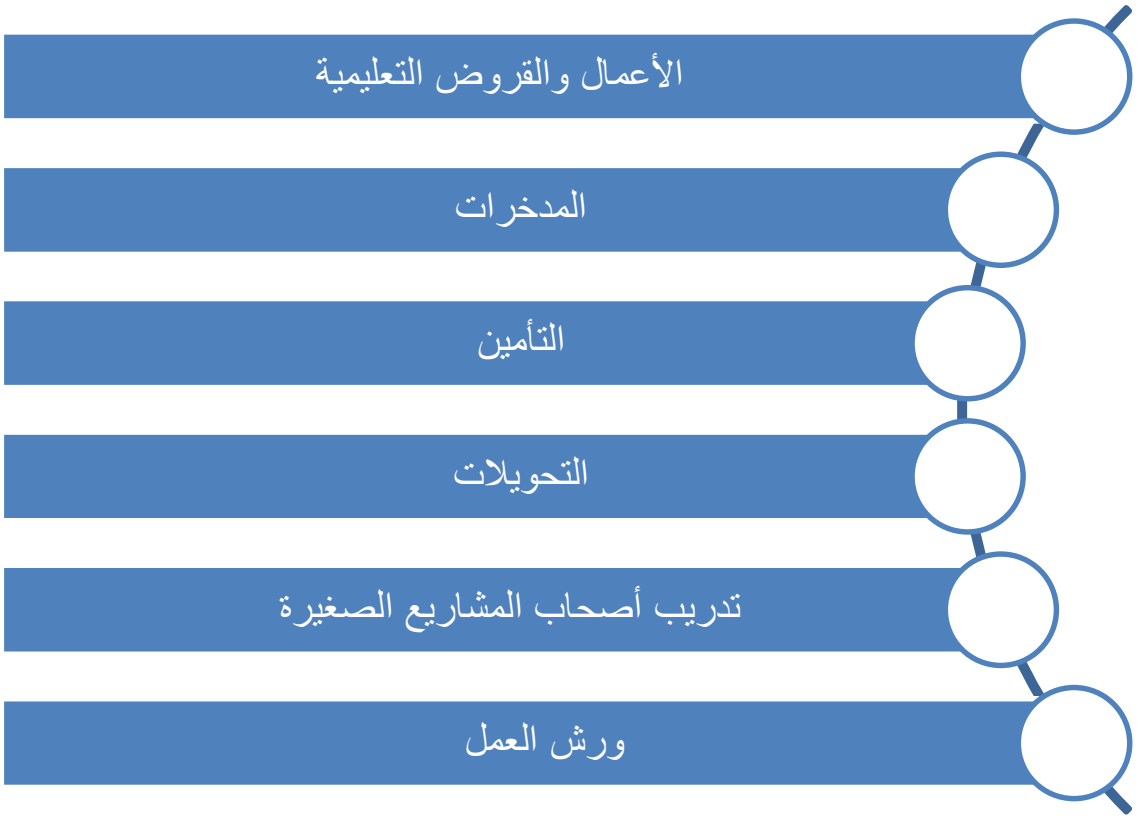

الشكل (٢-١) مجالات التمويل الصغير (المصدر: من إعداد الباحثة)

وتزايد اهتمام الجهات الدولية المانحة بالتمويل الصغير لعدة أسباب أهمها (خطاطيه، ٢٠١٠):

- **السبب الأول:** إنَّ القطاع المالي والرسمي أهمل أكثر من نصف سكان البلدان النامية، أو قدم إليهم خدمات أقل من المطلوب.
- **السبب الثاني:** إنَّ بإمكان مؤسسات الأعمال البالغة الصغر، ومؤسسات الأعمال الصغيرة رفع مستويات معيشة الفقراء في معظم الدول النامية.
- **السبب الثالث:** إنَّ التحول نحو تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي "استجابة لتقلص دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية"، جعل التمويل البالغ الصغر جزءاً من الاستراتيجية العامة لتنمية القطاع الخاص.

٢ – ١ – ٢ – ٢ أهداف التمويل الصغير:

يتمثل الهدف الأساس للتمويل الصغير في تقديم مجموعة متنوعة وملائمة من الخدمات المالية العالية الجودة لأكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر.

وقد وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء رؤية تخص التمويل الصغير، وتشمل هذه الرؤية أربعة أبعاد (Prasad and Tata،2009):

- **اتساع نطاق الانتشار**: تقديم إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس.
- **عمق الانتشار**: الوصول إلى أقل مستوى ممكن من الدخول بالقدر المستطاع عملياً.
- **جودة الخدمة**: إتاحة مجموعة متنوعة من المنتجات المالية "الادخار والقروض والتحويلات والتأمين" التي تلائم الاحتياجات الفعلية للعملاء.
- **الاستدامة المالية**: تسعير الخدمات المالية حيث تغطي تكاليفها، لكيلا تندثر حينما لا تصبح الجهات المانحة أو الحكومات راغبة في دعمها أو قادرة على ذلك.

حيث يهدف التمويل إلى توافر إمكانية الوصول المستمر إلى الخدمات المالية، والادخار التي يقدمها إلى ملايين العملاء والزبائن، أما الاستمرارية فهي "الوسيلة" التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك. حيث يمكن للاستمرارية أن تؤمن الخدمات المالية على أسس دائمة ومستمرة ومساعدة الأفراد على الاستجابة للفرص المتاحة لهم والاستفادة منها في زيادة دخلهم المعيشي، مما يؤدي إلى زيادة في أصولهم أي ممتلكاتهم، وإدارة المخاطر التي يتعرضون لها بشكل أفضل، وهذا كله يحميهم من ازدياد الفقر أو من الوقوع فيه.

ولكي تحقق مؤسسات التمويل الصغير أهدافها لابد لها من القيام بالعمليات الآتية (خطاطية، ٢٠١٠):

أولا: توفير خدمات مالية تناسب العملاء الصغار:

- تقديم قروض صغيرة.
- جعل القروض قصيرة الأجل.
- تقديم التمويل بشكل متكرر.
- جعل القروض تكبر بالتدريج.
- عدم وضع قيود كثيرة على استخدام القرض.
- إشعار العميل بأنه صديق للمؤسسة.

ثانيا: تخفيض تكاليف القروض:

- استخدام أدوات تنسيق عالية بين عمليات المؤسسة.
- توظيف عاملين من المجتمع المحلي.
- جعل الموافقة على القروض لامركزية.
- عدم استخدام مكاتب مترفة.

ثالثا: تحفيز العملاء على سداد القروض:

- عدم المطالبة بتقديم ضمانات وكفالات رسمية.
- استخدام القروض الجماعية ذات التأثير على الأفراد للسداد.
- استخدام حوافز في حالات السداد السريع.

رابعا: فرض فائدة ورسوم على القروض:

- تحديد فائدة على القرض "عادة أعلى من سعر الفائدة السائد بسبب الخدمات المصاحبة للقرض".
- تحديد رسوم أو تكلفة إدارية بسبب ارتفاع تكلفة الإدارة.
- العمل بمنطق القطاع الخاص حتى تبقى المؤسسة في السوق.

أما بالنسبة لسوق التمويل الصغير فهي تتمثل بثلاثة أسواق:

الشكل (٢-٢) أسواق التمويل الصغير (المصدر: من إعداد الباحثة)

٢ -١ – ٢ – ٣ المبادئ الأساسية للتمويل الصغير:

وتتمثل هذه المبادئ بالنقاط الآتية (Holmes،2003):

- الفقراء لا يحتاجون إلى القروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية.
- التمويل الصغير مهم جدا لمحاربة الفقر.
- التمويل الصغير يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء.
- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء.
- التمويل الصغير ليس دائما هو الحل.
- سقف أسعار الفائدة يمكن أن يضر قدرة الفقراء على الحصول على خدمات مالية.
- دور الحكومة هو التسهيل وليس التقديم المباشر للخدمات المالية.
- الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملا، وليس مزاحما لرأس المال من القطاع الخاص.
- أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين.

٢ – ١ – ٣ الإقراض الصغير والتمويل الصغير:

إن الاستخدام الحالي لمفهوم "الإقراض الصغير" ومفهوم "التمويل الصغير" على أنهما مترادفان خطأ يجب تفاديه بغية الوصول إلى الفهم الصحيح، لدور كل منهما في هذا المجال (بيومي، ٢٠١٤).

حيث يعدُّ "الإقراض الصغير" جزءا من قطاع التمويل الصغير. ويتضمن "الإقراض الصغير" منح خدمات الإقراض إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن "التمويل الصغير" الإقراض، والتوفير، إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى مثل التأمين، وتحويل الأموال، إنَّ تحويل الأموال خدمة هامة أخرى لذوي الدخل المحدود. فالأموال التي يحولها المهاجرون إلى أقاربهم في الوطن تزيد بشكل سريع، وعادة يتم إدارة هذه الأموال بترتيبات غير رسمية، وتعتبر الترتيبات غير الرسمية خطرة. وإنَّ إدارة هذه الخدمات من قبل شركات تحويل الأموال في العديد من الدول النامية وفي ظل قلة المنافسة، تجبر المهاجرين على دفع عمولات مرتفعة.

إضافة لذلك فقد أثبتت الأدلة على أن التوفير للفقراء هو في نفس درجة أهمية الإقراض، ما يظهر أهمية "التمويل الصغير" باعتباره خليطاً من الخدمات المالية المختلفة.

يصنف تدريب العملاء الذي تقيمه بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر، على أنه خدمة غير مالية، ويعدُّ أحد الأدوات المنتشرة لتطوير المشاريع متناهية الصغر، أما التعريف الصحيح للتمويل الصغير، فيقتصر على الخدمات المالية ولهذا السبب، لا يتم تصنيف التدريب تحت اسم التمويل الصغير، حتى لو عملت مؤسسات التمويل الصغير على تقديمه (Marshland and Cysteine، 2009، كما في الشكل التوضيحي أدناه:

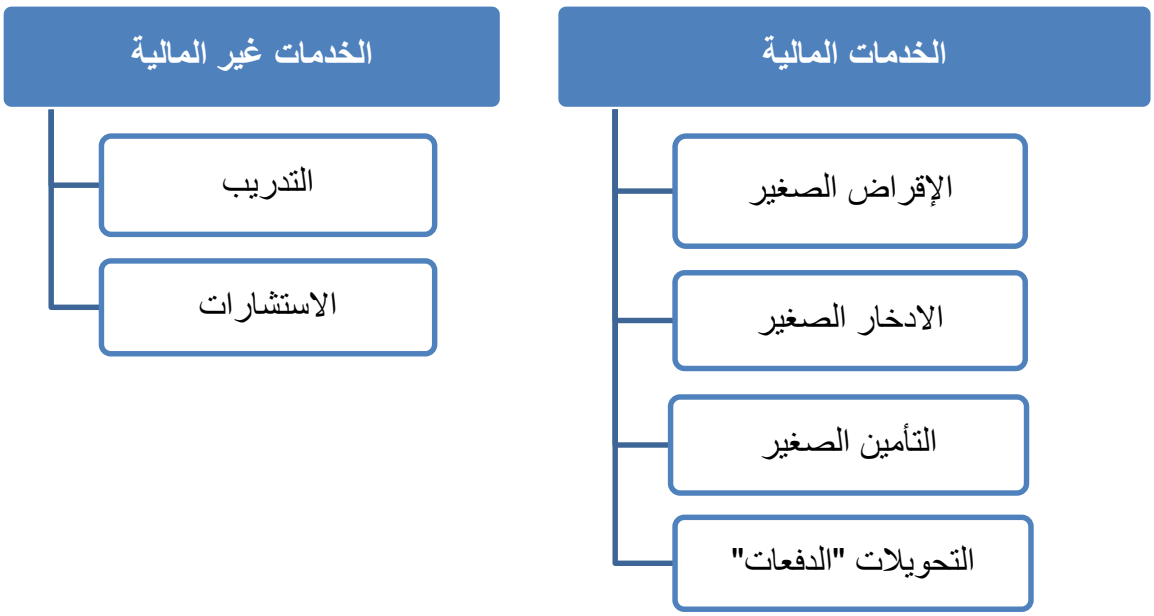

الشكل (٢-٣) خدمات التمويل الصغير (المصدر: من إعداد الباحثة)

٢ – ١ – ٤ الاعتقادات الشائعة والحقائق حول التمويل الصغير:

- **لا يسدد الفقراء عادة قروضهم (صابر، ٢٠١٤):**

تشير التجارب في منتصف عام ١٩٨٠ أن العديد من مؤسسات التمويل في بنغلادش وأمريكا اللاتينية قد حققت معدلات سداد تصل إلى أكثر من (٩٥%). فما دام الزبائن أو العملاء يقدِّرون الخدمات التي تقدم لهم، فإنهم سوف يسددون القروض التي حصلوا عليها بغية الحصول على قروض إضافية.

- **لا يستطيع الفقراء دفع معدلات الفائدة اللازمة لتغطية تكاليف تقديم الخدمات (صابر، ٢٠١٤):**

مع حلول سنة ١٩٩٠ استطاعت أغلب مؤسسات التمويل الصغير الناجحة، أن تقدم خدمات ذات نوعية عالية من جهة، وتغطية تكاليف أعمالها من جهة أخرى عن طريق أسعار الفائدة التي تتقاضاها. وكانت أعداد الزبائن "العملاء" في ازدياد، وبالتالي يقدر الفقراء قيمة الخدمات الجيدة المتعلقة بتقديم التمويل لأنهم يحتاجون إليها، وهم مستعدون للدفع مقابل تلك الخدمات أو بدلاً عنها، إذا ما توافرت.

والأساس في ذلك كله يعود إلى قدرة مؤسسات التمويل على تقديم التمويل والخدمات اللازمة وعلى تطوير طريقة فعالة، وذات كفاءه في تقديم خدماتها، وهي قادرة في الوقت ذاته على تحمل النفقات التي تترتب عليها. هذا هو التحدي الذي يواجه معظم مؤسسات التمويل التي تعمل في مجال التمويل الصغير.

- **لا تستطيع مؤسسات التمويل الصغير أن تستفيد من مصادر التمويل التجارية التقليدية في تمويل أعمالها (صابر، ٢٠١٤):**

تستطيع مؤسسات التمويل أن تمول أعمالها من المؤسسات المالية التجارية، وهذا الموضوع هو اختيار فقط. لأن أغلب المؤسسات الرائدة في التمويل الصغير، استطاعت أن تمول أعمالها من مصادر التمويل التجارية خلال سنة ١٩٨٠ وأواخرها. فلجأ أغلبها إلى تخفيف الاعتماد على مصادر التمويل التي هي على شكل منح أو هبات. كما عمد بعض منها إلى إدخال استراتيجية الادخار لدى عملائها مما مكنها من زيادة قيمة الموارد المالية المقدمة على شكل هبات لديها، لتعمل بالتالي على زيادة أعداد المتعاملين معها "الزبائن".

- **لا تستطيع مؤسسات التمويل الصغير الوصول إلى أفقر الفقراء إلا من تقديم القروض (صابر، ٢٠١٤):**

إن تقديم التمويل أو القرض الصغير للفقراء يمكن أن يعد من أنجع الوسائل لمحاربة الفقر، وهو أيضاً أداة للتنمية، وهذا ينطبق فقط على أولئك الذين لديهم الإمكانات، والقدرات الاقتصادية على العمل، فهو مثلاً يعدُّ أداة جيدة وناجحة عند تطبيقه على المعدمين وشديدي العوز.

- **الملاءة المالية ضرورية لمؤسسات التمويل الصغير كي تستطيع تلك المؤسسات الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس (صابر، ٢٠١٤):**

لا يمكن لمؤسسات التمويل الصغير الاستمرار في تقديم خدماتها دون تحقيق الملاءة المالية، وإلا فإنها تصبح ملتزمة بالتبرعات وأعمالها مقيدة ومحددة حسب تلك الهبات المقدمة التي لا يمكن التنبؤ بمقدارها

مستقبلا، وبالتالي لا يمكن لخدماتها أن تصل إلا إلى نسبة ضئيلة من الفئات الفقيرة التي تحتاج إلى تلك الخدمات.

- **لا يستطيع التمويل الصغير وحده أن يحارب الفقر ويقضي عليه (Charles. 2014):**

إن التمويل الصغير هو وسيلة من وسائل التنمية، وليس أداة لمحاربة الفقر وحسب، ومهما يكن من أمر، فإن التمويل الصغير يمكن أن يساعد الأسر الفقيرة على رفع مستوى دخلها، وتنظيم وضعها المالي ومنعها من الانزلاق بشكل أكبر في الفقر.

- **إن العديد من مؤسسات التمويل الصغير لن تحقق الملاءة المالية مع الوقت بالتالي تصبح غير قابلة للاستمرار (Charles. 2014):**

إن تحقيق المؤسسات للملاءة المالية وقابليتها للاستمرار يتطلبان منها عمليات محددة ومركزة وخدمات مستمرة وجيدة وذات كفاءة ومعدلات فائدة تكفي لتغطية نفقاتها "نفقات تقديم الخدمات". وإن أغلب مؤسسات التمويل غير مستعدة أو غير راغبة في إدخال التغييرات اللازمة لتحقيق هذه الشروط أو المتطلبات، فتجد أنه من الأسهل لها الاعتماد على المنح والهبات وسياسات الدولة في هذا الميدان، ومثل هذا السلوك يؤدي إلى تناقض الموجودات لديها مع الزمن، ويمكن أن يصل بها ذلك إلى مرحلة يصبح فيها من الصعب على مثل هذه المؤسسات إدخال التغييرات اللازمة عندما تصبح لديها الرغبة في ذلك.

٢ – ١ – ٥ أنواع مؤسسات التمويل الصغير:

تتعدد التصنيفات التي تحدد أنواع مؤسسات التمويل الصغير وتلك البديلة منها، ولكن هذه المؤسسات تأسست جميعها لهدف محدد وصريح، هو الوصول إلى العملاء الذين لم تكن البنوك التجارية وشركات التمويل تخدمهم بشكل كافٍ، إضافة لذلك فإن الهدف الاجتماعي هو خدمة الجمهور، وهي ليست مؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، وإنما يسعى عملاؤها إلى تحقيق أصول ودخول أقل من

العملاء الذين يستطيعون الوصول للبنوك التجارية، وهي تخضع في جميع الأحوال والبلدان إلى رقابة وإشراف حكومي ولكنه فعلياً أقل شدة من الإشراف الحكومي على البنوك التجارية، و هذه المؤسسات هي:

٢ – ١ –٥ – ١ مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة:

تأسست باعتبارها منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسمياً، وقد نشأت معظم هذه المؤسسات من "ثورة التمويل الصغير" التي بدأت تكتسب قوة دفع في الثمانينات من القرن العشرين. وهي ترتكز على القروض وأساليب فنية ناجحة في منح قروض صغيرة دون ضمانات (لاعي، ٢٠١٥).

٢ – ١ –٥ – ٢ مؤسسات التمويل الصغير التابعة للبنوك التجارية:

عبارة عن برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغيرة، بالإضافة إلى عمليات البنك التجاري التقليدية، وهي عادةً لا تدعم هذا النوع من البرامج إلا بوجود عنصرٍ اجتماعيٍّ ملحوظٍ غالباً، وهي تتخذ صورة بنوك تجارية لكنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية في المعتاد (لاعي، ٢٠١٥).

٢ – ١ –٥ – ٣ التعاونيات المالية:

تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضاؤها، وتنحو إلى أن تكون صغيرة نسبياً، وتركز على المدخرات بصورة أكبر من القروض، مثل بنك "كاهاس ميونيسيباليس في بيرو" (لاعي، ٢٠١٥).

٢ – ١ –٥ – ٤ البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض:

هي هيئات وساطة غير رسمية ومملوكة محلياً مثل "البنوك الريفية الإندونيسية"، فبعضها مملوك للأفراد وبعضها مملوك لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية، وهي ترخص برأسمال مدفوع يبلغ بضع عشرات آلاف من الدولارات (لاعي، ٢٠١٥).

٢ – ١ –٥ – ٥ البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة:

تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية، وهي مملوكة للدولة وضخمة في الغالب، وترتكز على القروض أكثر من المدخرات، والحكومة تدعم الخسائر الناتجة في تلك المؤسسات (لاعي، ٢٠١٥).

٢– ١ –٥ – ٦ بنوك التوفير البريدية:

يتطلب وجودها شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية، ونظاماً يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات بين المكاتب، وتستفيد بلدان عديدة من البنية الأساسية البريدية لتقديم خدمات مالية، ولا تقدم قروضاً في المعتاد إذ تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات أو التحويلات (سدرا، ٢٠١٠).

٢– ١ –٥ – ٧ بنوك التوفير غير البريدية:

تشمل هذه الفئة المؤسسات العامة والخاصة، وغالباً ما تكون العامة منها ضخمة الحجم وهي تركز على المدخرات تركيزاً كبيراً، وبعضها لديه حافظة للقروض، لكن معظم أموالها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلاً من قروض صغيرة للأفراد (سدرا، ٢٠١٠).

٢ – ١ –٦ مؤسسات التمويل الصغير والاستدامة المالية:

إن سقوف أسعار الفائدة التي تحدد بشكل منخفض أكثر من اللازم، حيث لا تلائم التمويل الصغير المستدام، تؤدي إلى عرقلة قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية. ولا تأخذ الجهات الحكومية التي تضع سقوف أسعار الفائدة "وكذلك الجمهور العام" بعين الاعتبار هيكل تكلفة التمويل الصغير ضمن حساباتها.

ولكن النقطة المرجعية دائماً قطاع البنوك التجارية الأقل تكلفة، والتي تقدم قروضاً أكبر حجماً من قطاع التمويل الصغير. إن عملية اتخاذ القرار، تعني أن الحكومات في كثير من الأحوال، تجد من الصعب سياسياً أن تضع سقوف أسعار فائدة مرتفعة بقدرٍ كافٍ ليزدهر التمويل الصغير. وبينما يستفيد العملاء الذين يتمكنون من الحصول على قروض، تخضع لسقوف أسعار الفائدة، من أسعار فائدة منخفضة، فإنَّ عدداً أكبر بكثير من المقترضين المحتملين سيتأثرون سلبياً.

حينما تواجه مؤسسات التمويل الصغير بسقف أسعار الفائدة، فإنها غالباً تنسحب من السوق أو تنمو بصورة أبطأ أو تخفض عملها في المناطق الريفية أو غيرها من قطاعات الأسواق الأكثر تكلفة، لأنها لا تستطيع تغطية تكاليفها التشغيلية. وبالمثل لا تشجع سقوف أسعار الفائدة البنوك التجارية على التوسع في الأسواق الريفية أو أسواق الائتمان الصغير ذات التكلفة الأعلى، وإذا أرادت مؤسسات التمويل الاستمرار في العمل والتوسع فيه مستقبلاً فعليها توليد دخل يكفي لتغطية التكاليف المترتبة عليها بما في ذلك تكلفة الاقتراض من مصادر تجارية.

من الجدير بالذكر أنَّ مؤسسات التمويل الصغير تتعرض لمخاطر ائتمان عديدة، ويجب على المدير المالي "الإدارة المالية" أن تكون على دراية وحذر كي تكمل مسيرتها بسلام وتحقق الاستقرار المالي والديمومة ولكي تخفف من هذه المخاطر عليها (عبد الحميد، ٢٠٠٩):

٢ – ١ –٦ – ١ الانتقاء: إنَّ شخصية المقترض، وملاءته المالية يمكن أن يكونا مؤشرين على مدى قدرة العميل على السداد، وفي حال القرض الجماعي يعدُّ تقويم أعضاء المجموعة أساساً كافياً لذلك.

٢ – ١ –٦ – ٢ مراقبة السداد: إنَّ استخدام وسائل دقيقة، ومحددة زمنياً، تمكّن المؤسسة من مراقبة عملية تسديد أقساط القرض، حين استحقاقه في موعده، كما تمكن المؤسسة من التحكم في النفقات، وإدارة المعلومات حول الدفعات المستحقة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة، فكلما ازدادت فترة السداد انخفضت احتمالات التسديد.

٢ – ٦ –١ – ٣ الالتقاء المستمر مع العميل: بعد عملية انتقاء الزبائن، إنَ عملية الاتصال المستمرة بالعميل تؤدي إلى زيادة الثقة بين الطرفين، وإلى متابعة المؤسسة للقروض المقدمة، وذلك حسب استخدام القرض، كما أنها تسمح للعميل بالاتصال المستمر بإجراءات التسديد. وبشكل عام كلما انخفض عدد المرات التي يلتقي فيها العميل مع وكيل القرض، خاصة بالنسبة إلى الزبائن الذين يقترضون للمرة الأولى، عانت المؤسسة من تأخر العملاء في السداد.

٢ – ١ –٦ – ٤ حوافز السداد: إنَّ وجود حوافز تساعد على التسديد في الأوقات المحددة ضروري، فمن وجهة نظر المقترض، إنَّ الفوائد التي يجنيها من التسديد في الوقت المحدد تزيد عن المكاسب التي قد يحصل عليها من التأخر في السداد وقد أثبتت التجربة أن حفز العملاء على السداد أفضل بكثير من فرض العقوبات بسبب عدم السداد.

٢ – ١ –٦ – ٥ التحكم في التأخر عن السداد: إن سياسة التمويل الجيدة والفعالة، هي التي تمنع التأخر في السداد قبل حدوثه، وإن منع التأخر عن السداد أهم بكثير وأقل كلفة من إدارة التأخر في السداد، ولكنها تتبنى سياسات لمنع وقوع ذلك. وإنَّ مؤسسات التمويل الناجحة، هي التي لا تسمح بالتأخر في السداد، وتتخذ الإجراءات الصارمة تجاه المتأخرين.

وبالتالي إنَّ سياسة التمويل الفعالة بالنسبة إلى مؤسسة التمويل الصغير، هي تلك التي تزيد من قيمة القرض بالنسبة إلى العميل، وتقلل في الوقت ذاته من المخاطر المترتبة على التمويل. وإنَّ مؤسسات التمويل الصغير الناجحة، هي التي تستطيع أن تحقق التوازن بين الناحيتين معاً.

٢ – ١ –٧ برامج التمويل الصغير:

٢ – ١ –٧ – ١ قروض فردية:

- تقدَّم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض، وذلك للإنفاق على مشروعه الصغير.

- يقدَّم القرض مرة واحدة وبشكل غير متكرر على اعتبار أن:

- المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض.

- أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض آخر، يمثل ربحاً يستطيع الإنفاق منه على نفسه وأسرته مع استمرار المشروع في العمل (سلطان، ٢٠٠٩).

٢ – ١ –٧ – ٢ قروض فردية متدرجة:

وهي لا تختلف عن القروض الفردية السابقة الذكر، إلا من ناحية أنه يمكن منح القرض للعميل أكثر من مرة، حينما يثبت العميل أنه قادر على سداد القرض السابق، وفي هذه الحالة، وحيث إنَّ الثقة في العميل قد زادت، فإنه يمكن زيادة قيمة القرض التالي وتتزايد القروض التالية بالتدريج (سلطان، ٢٠٠٩).

٢ – ١ –٧ – ٣ التمويل الجماعي:

تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد "من ٥ إلى ١٠ أفراد"، وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي عادة لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها، أي إنَّ المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد، وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه (سلطان، ٢٠٠٩).

لقد أثبتت هذه الطريقة أن ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس عن السداد، هو ضغط اجتماعي له تأثير على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي، كما تؤدي المجموعة دور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع (Charitonenko and Afwan، 2003).

٢ – ١ –٨ سياسات الجهات المانحة وأثرها في الخدمات المالية للفقراء:

يمكن للجهات المانحة زيادة أثر الخدمات المالية في الفقراء من خلال النقاط الآتية (قندح، ٢٠٠٩):

- إعطاء أولوية للانتشار على نطاق واسع وتقديم دعم للمؤسسات المالية التي تستطيع خلق الاستدامة والنمو.
- الاستثمار في نطاق واسع من المؤسسات المالية الواعدة لضمان الوصول إلى الزبائن في مستويات الدخل المتعددة مع زيادة عدد الزبائن على قدر الإمكان.
- تشجيع الاستدامة والأثر، ومتابعة أداء مؤسسة التمويل الصغير بناء على ذلك.
- تشجيع أبحاث السوق لتطوير الفهم حول احتياجات العملاء وتفضيلاتهم والعوائق التي تمنع الفقراء من استغلال الخدمات المالية على الوجه الأمثل.
- دعم المؤسسات النشيطة التي تطور آليات ومنتجات تلبي احتياجات الزبائن.

٢ – ١ – ٩ التحديات التي يواجهها التمويل الصغير:

خلال السنوات الأولى من بداية التمويل الصغير، كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة، هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل الصغير، والتي يمكن ذكرها في العناصر الآتية (بدر الدين وفارس، ٢٠٠٦):

- تحقيق الربحية والاستدامة المالية.
- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى أقل الفئات حظا.
- وصول مؤسسات التمويل الصغير إلى مصادر التمويل المستدام.
- اندماج مؤسسات التمويل الصغير في النظام المالي الرسمي.

- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الصغير، خاصةً فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.
- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الصغير.
- عدم خروج مؤسسات التمويل الصغير عن مهمتها الاجتماعية.
- حوكمة مؤسسات التمويل الصغير.

وبشكل عام وبدون شك سيؤدي التغلب على هذه التحديات وغيرها من جعل صناعة التمويل الصغير أكثر كفاءة.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الصغير

تمهيد:

نشأت مؤسسات التمويل الصغير استجابة لواقع الفقراء، لاسيما وأن مؤسسات التمويل الأخرى لم تعمل على تلبية طلبات الفقراء لغاية تنظيم المشروعات المختلفة. وقد أظهرت هذه المؤسسات أن الفقراء صالحون للحصول على التمويل، وأن تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن أن يكون مربحاً وقابلاً للاستمرار.

تسهم المشروعات المقامة بوساطة التمويل الصغير في نمو إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر التمويل الصغير في المجتمعات بشكل إيجابي عندما يؤدي إلى (قدومي، ٢٠١٢):

- خلق الوظائف: مما يزيد من دخول الأسر، وتظهر أهمية ذلك خاصة في حالات الركود الاقتصادي.
- تعمل المشاريع المقامة بوساطة التمويل الصغير على زيادة قدرة المجتمعات السكانية، ذات الدخل المنخفض، على الحصول بشكل أكبر على السلع والخدمات ونتيجةً لذلك يتم الاستفادة من رأس المال في مشاريع إنتاجية.
- إن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسر المعيشية، وتخفيض معدلات البطالة، وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى، ولاسيما خدمات التغذية والتعليم والصحة، وهكذا تؤدي مؤسسات الأعمال البالغة الصغر دوراً مهماً في تخفيض حدة الفقر.
- إن تمكين المشروعات الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية قد يكون له دور مهم في معالجة أوضاع الفقر وتجفيف منابعه وإحداث النمو الاقتصادي للقاعدة العريضة. وبإمكان أنظمة التمويل والمؤسسات التي تخدم غالبية السكان أن تكون بمنزلة حلقات الوصل والأدوات المساندة

التي تمكن المشروعات الصغيرة من المشاركة في النمو الاقتصادي، وتوفر لهم سبل الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. والجدير بالذكر أن أكثر من (٥٠٠) مليون فقير من فقراء العالم الناشطين اقتصاديا، يشغلون مؤسسات أعمال بالغة الصغر، ومؤسسات صغيرة مربحة.

ويمكن أن يساعد تسهيل حصول الفقراء على الخدمات المالية في تخفيض أعداد القادرين منهم، على الأقل، على تنظيم المشروعات. كما يمكن أن يساعد هذا في تخفيف العبء الواقع على الموارد العامة عن طريق تخفيض الدعم المالي وتوجيه موارد الإنفاق إلى أكثر قطاعات الاقتصاد إنتاجاً، نظراً إلى أن المؤسسات الصغيرة كثيرة استخدام الأيدي العاملة، فإن بإمكانها استيعاب جزء كبير من العمالة الزائدة. وفي المقابل، إن المؤسسات الصغيرة غير مقيدة بعدم مرونة سوق العمل، لأنها تشغل صاحب المؤسسة وأفراد أسرته. ولقد أصبح التمويل الصغير، أداة قوية ويعترف بها في أنحاء العالم كافةً لتخفيف حدة الفقر، ورفع مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل، وحفز النمو الاقتصادي.

لكن نظراً لأن التمويل الصغير يعد أسلوباً حديثاً نسبياً، فإنَّ هنالك الكثير من التشويش حول الدور الذي يسهم به في عملية التنمية، وإنَّ سر نجاح فكرة التمويل الصغير يعود في أساسه إلى فلسفة اجتماعية، أكثر مما يعود إلى رؤية اقتصادية، أو مجرد فكرة اقتصادية توافرت لها أسباب نجاحها.

إنها الفلسفة التي قامت على تحرير الإنسان من الفقر المُذلّ بمنحه مالاً في صورة قروض ليدخل به إلى سوق العمل والتجارة، فيكسب عيشه، ويسترد كرامته، ويبتعد عن ساحة الجريمة، وذاك معنى الحرية والسعادة، بل تحاول المؤسسات المذكورة بهذه الفلسفة العملية أن تجعل حق الفرد في القروض، من الحقوق التي يجب أن تضاف إلى وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكأنها تريد أن تذكرنا جميعاً بالحرب التي أعلنتها شريعة الإسلام على الفقر، وجعلت مقاومته من أهدافها الخالدة، ألم يستعذ الرسول – صلى الله عليه وسلم – من الفقر؟ ألم يقل علي بن أبي طالب: لو كان الفقر رجلاً لقتلته؟

٢ – ٢ –١ أثر التمويل الصغير في التنمية الاجتماعية:

٢ – ٢ – ١ –١ على مستوى الأسرة:

- يؤدي التمويل الصغير إلى زيادة دخل الأسرة، لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا بمصادر الدخل أو يحدث نموا في المشروع.
- كما أن توفير الخدمات المالية يُمكن العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام التمويل الصغير للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين السكن أو شراء حيوانات منتجة أو سلع استهلاكية، ويُمكن العملاء أيضا من استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم (عبد الحكيم ودغري، ٢٠١٠).
- إن الفقراء دائما معرضون لمزيد من الفقر فهم يتنقلون من كارثة إلى أخرى، والتمويل الصغير يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من القرص بشكل أفضل، ففي بوليفيا مثلا يستخدم هؤلاء مؤسسة "بروما جور" للتمويل الصغير القروض لحماية مستوى الاستهلاك عند حدوث الكوارث، متجنبين بذلك تخفيض كمية المواد التي يستخدمونها (عبد الحكيم ودغري، ٢٠١٠).

٢ – ٢ – ١ – ٢ على المستوى الفردي:

بالنسبة للنساء مثلا، فإنَّ إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة، تمكنهن من الاختيار والمشاركة بشكل أفضل في أمور الأسرة وشؤون المجتمع.

- ويصاحب التمكين الاقتصادي نمو في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في الفرص الجديدة.
- يميل عملاء التمويل الصغير لأن تكون لديهم مدخرات أعلى من غير العملاء، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول، ففي زيمبابوي قام عملاء التمويل الصغير بفتح حسابات في البنوك ومكاتب توفير

البريد، وفي بيرو أدى عدم الثقة في المؤسسات الرسمية إلى التوفير في مواد البناء والمخزون (عبد الحكيم ودغري، ٢٠١٠).

٢ – ٢ – ١ – ٣ على مستوى المشروع:

- قد ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الصغير، ولكن ليس دائما كما هو متوقع، حيث إنَّ القروض تعدُّ من المنقولات "أي يمكن استبدالها بشيء آخر يساوي لقيمته".
- وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى، وقد أوضحت الدراسات أنه بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ ارتفعت بشكل عام إيرادات جميع المشروعات التي تديرها الأسر في كل من الهند وبيرو، ولكن الدراسات نفسها لم تجد أثرا في المشروعات نفسها التي تم الحصول على القرض من أجلها (بربيش، ٢٠١٥).
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا، وعلى الرغم من ذلك، إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن العميل من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص العمل لغيره.

٢ – ٢ – ٢ أثر التمويل الصغير في التنمية الاقتصادية:

لمؤسسات التمويل الصغير دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تخفيض معدلات البطالة وفي مساعدة البلدان الفقيرة للخروج من أزمة الفقر لشعبها، لأن هذه المشاريع المقامة بوساطة هذه المؤسسات لها قدرة كبيرة على خلق وظائف أكثر من مثيلاتها الكبرى، لأن متوسط تكلفة رأس المال لخلق وظيفة أدنى من المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم، كما أن لهذه المؤسسات إمكانية الزيادة في الناتج المحلي الخام وتحقيق التكامل الصناعي مع المؤسسات الكبيرة وتنمية الصادرات.

تشير الإحصائيات إلى أن العديد من الأعمال في المنطقة العربية تصنف على أنها مشاريع صغيرة، وتشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد، حيث أنَّ جلَّ المؤسسات المصغرة تقريبا أصحابها من الفقراء

ومحدودي الدخل، يقومون بإنشاء هذه المؤسسات من أجل الخروج من شبح الفقر، وتحقيق دخل لعائلاتهم وتعليم أبنائهم والتكفل على قدر الإمكان بتحقيق الرعاية الصحية لأفراد العائلة (فلح، ٢٠١١).

إنَّ تمويل الفقراء من أصحاب المشروعات يؤدي إلى الإسهام في نمو وتحسين مشروعاتهم في إطار عمل تنمية القطاع الخاص، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة في تقريرها عن تنمية القطاع الخاص فإنَّ استراتيجية الإصلاح التي تقوم بدمج الإصلاحات التشريعية والمالية والهيكلية، سوف تزيل المعوقات التي تواجه توسع نطاق القطاع الخاص في أفقر الأقاليم وخصوصا في الدول النامية.

تكمن أهمية قطاع التمويل الصغير في هذا المجال في الآتي (بربيش، ٢٠١٥):

- باستطاعة التمويل الصغير مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء خاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.
- الإسهام في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها.
- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها، مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- إن توفير التمويل المناسب للأفكار ومشاريع ذوي الدخل المحدود في الدول النامية، يؤدي الى زيادة مستويات معيشة الفقراء، وارتفاع معدلات الأمن الغذائي، كما يؤدي الى التطور المستدام للاقتصاد القومي.

أما بالنسبة لدور التمويل الصغير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية:

نلاحظ أن الأطر الناظمة لعمل مؤسسات التمويل الصغير، فرضت على هذه المؤسسات برامج تنموية عليها الالتزام بها وفق خطط التمويل التي تهدف إلى تحقيقها، ومنها البرامج التي تلتزم بها هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- برامج التدريب من أجل التشغيل حيث يهدف إلى:

١- تدريب الباحثين عن العمل وتأهيلهم ورفع قدراتهم الفنية والمهنية وفق احتياجات سوق العمل لتمكينهم من الحصول على فرصة عمل.

٢- متابعة أوضاع المستفيدين لمعرفة مدى انتفاعهم من البرنامج.

٣- التركيز على التدريب النوعي وتطويره باستمرار.

- برامج تدريب رواد الأعمال وتهدف إلى:

١- انتقاء وتدريب رواد الأعمال الراغبين والقادرين على إنشاء مشروعات متوسطة وصغيرة وبالغة الصغر.

٢- تسهيل عملية إنشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر الجديدة وتوسيع القائم منها.

- برامج تشغيل الباحثين عن عمل وتهدف إلى:

٣- تغيير ثقافة العمل السائدة وتحفيز الشباب للالتحاق بالوظائف المعروضة في القطاع الخاص.

٤- دعم أجور الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

- برامج تدريب طالبي العمل وتهدف إلى:

١- اعتبار التدريب وسيلة للوصول إلى التشغيل.

٢- مساعدة أصحاب العمل على تأمين اليد العاملة المدربة والمؤهلة.

٣- تدريب طالبي العمل وتأهيلهم ورفع قدراتهم الفنية والمهنية وفق احتياجات سوق العمل لتمكينهم من الحصول على فرصة عمل.

- برامج تمويل المشروعات الصغيرة وتهدف إلى:

١- تقديم التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة.

٢- تقديم الاستشارات الفنية اللازمة لتطوير هذه المشاريع وزيادة إنتاجيتها وعائدها.

- برامج حاضنات الأعمال:

الحاضنة منظومة عمل تنموية متكاملة تعمل على دعم رواد الأعمال ممن لديهم أفكار لمشروعات صغيرة ومتوسطة، ولا تتوفر لديهم الأماكن أو الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم في تأسيس هذه المشروعات، فتؤمن لهم مكاناً مجهزاً مناسباً فيه كل الإمكانات والخدمات المطلوبة لبدء مشروعاتهم وتنميتها، كما تؤمن لهم شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال، مما يؤدي إلى تطوير هذه المشروعات ونموها وزيادة فرص نجاحها واستدامتها.

المبحث الثالث: الوضع المعيشي للأسرة

يرتبط الوضع المعيشي للأسرة ارتباطا وثيقا بجودة الحياة، فكلما كانت مؤشرات المستوى المعيشي في ارتفاع، كلما كانت المؤشرات الحياتية الملموسة للفرد تتجه إلى الرفاه سواء من ناحية دخل الفرد أو مستوى اهتمامه بوضعه الصحي بغض النظر عن وجود الحالة المرضية من عدمها، ومستوى البطالة ومستوى الرضا عن الوضع الوظيفي...، لذلك كان لابد من دراسة الوضع المعيشي وأساليب قياسه.

٣ – ١ أساليب قياس المستوى المعيشي للأسرة

يشير مستوى المعيشة إلى مستوى الثروة، الراحة، السلع المادية والضروريات الموجودة لفئة اجتماعية واقتصادية في منطقة جغرافية معينة. ومستوى المعيشة يحتوي على عناصر مثل الدخل، جودة وتوافر الوظائف، تباين الفئات، مستوى الفقر، جودة المساكن ومستوى القدرة على تحمل تكاليفها، عدد الساعات اللازمة للعمل لشراء الضروريات، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التضخم، عدد أيام الإجازات في السنة، توفر أو مجانية الوصول لرعاية صحية جيدة، جودة وتوفر التعليم، متوسط العمر، حوادث الأمراض، تكلفة البضائع والخدمات، البنية التحتية، النمو الاقتصادي القومي، الثبات الاقتصادي والسياسي، الحرية السياسية والدينية، جودة البيئة، الطقس والأمان. لذلك فالمستوى المعيشي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الحياة.

٣– ١ –١ أساليب قياس مستوى المعيشة:

تتعدد الطرق والأساليب المتبعة لتحديد المستوى المعيشي لمجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينه وزمانٍ محدد، وتتطور عبر الزمن، ولعل أهم الأساليب المتبعة في وقتنا الراهن، هي الأساليب المباشرة، والأساليب غير المباشرة، والأرقام القياسية.

٣ – ١ – ١ – ١ أساليب مباشرة لقياس مستوى المعيشة:

يعدُّ الدخل والإنفاق من أكثر الأساليب المباشرة انتشارا في مجال قياس مستوى المعيشة، ويشير الدخل إلى المكاسب التي تحصل عليها الأسرة من الأعمال المنتجة والتحويلات، ويمكن أن يشمل قيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد الأسرة، في حين إنَّ الإنفاق هو ما تدفعه الأسرة أو الفرد للحصول على السلع والخدمات.

وسنستعرض فيما يأتي كيفية استخدام كل من الدخل والإنفاق في قياس مستوى المعيشة (Lqbal،2004):

أولا –الدخل:

يتألف الدخل من أربع مكونات رئيسة، وهي الأجر لقاء خدمات العمل، والدخل من استخدام الأرض ورأس المال أو أي أصول أخرى، ودخل التشغيل الذاتي، وكذلك التحويلات الحكومية وغير الحكومية للعائلات.

هذا بالإضافة لوجود عدد من الأنشطة المنتجة التي تقوم بها الأسرة، وبالتالي نستطيع أن نقول إنَّ استخدام بيانات الدخل إن لم تكن كاملة تعدُّ مؤشرا غير دقيق لمستوى معيشة الأسرة.

ثانيا –الإنفاق:

يعدُّ الإنفاق بالنسبة للعديد من الباحثين المقياس الأفضل لمستوى معيشة الأسرة، وعادة ما تتضمن المسوح التي تستهدف قياس مستوى معيشة الأسرة قوائم شاملة للمواد التي يتم الاتفاق عليها من قبل الأسرة، وتشمل هذه المسوح ما بين (٢٠ إلى ٤٠) مادة غذائية وما يعادلها من المواد غير الغذائية، تقوم الأسر باستهلاكها والإنفاق عليها.

هذا وتعدّ أفضل طريقة لقياس الإنفاق الأسري أن يتم تسجيل إنفاق كل أسرة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال توجيه الأسئلة للعوائل حول مقدار إنفاقها من خلال الاستبيان والدراسات الميدانية.

في الحقيقة هناك جدل حول استخدام دخل الأسرة أو إنفاقها لقياس مستوى معيشة الأسرة للأسباب الآتية (مالحة، ٢٠١٢):

- الدخل يمكن أن تحصل عليه الأسرة، ولكن بشكل متقطع، كونه قادم من مجالات عدّه، في حين أنَّ إنفاق الأسرة يمكن أن يكون قابلا للتحديد بمرور الوقت، وبالتالي يمكننا القول إنَّ الإنفاق سيكون مرتبطا أكثر بمستويات المعيشة الحالية على الأقل بالنسبة للفترات الزمنية غير الطويلة.
- في البلدان المتقدمة توجد نسبة كبيرة من السكان في القطاع الحكومي، وتكون أنماط الاستهلاك في هذه البلدان معقدة للغاية، وبالتالي يصبح الدخل مؤشرا أفضل من الإنفاق لقياس مستويات المعيشة، بينما في البلدان النامية "والتي تتضمن توظيفا حكوميا أقل" تتغير مصادر الدخل بشكل مستمر، وبالتالي يصبح الإنفاق مؤشرا أفضل لقياس مستوى المعيشة.

٣ – ١ – ١ – ٢ أساليب غير مباشرة "بديلة" لقياس مستوى المعيشة:

يعدُّ جمع البيانات المتعلقة بالدخل والإنفاق في العديد من البلدان صعبا ومكلفا، بالإضافة إلى توافر العديد من مصادر البيانات التي من الممكن أن توفّر بيانات تساعد في تحديد مستوى معيشة الأسرى كالمسوح الصحية والديمغرافية.

وفي هذا المجال هناك ثلاث طرق رئيسة لبناء مؤشرات رفاهية الأسرة ومستوى معيشتها وهي تختلف تبعا لخصائص الأسرة وممتلكاتها (Lqbal،2004):

- **الطريقة العشوائية:**

اعتمدت مجموعة من الدراسات ما يسمى بمؤشرات وهمية للوصول الى تحديد مستوى المعيشة حيث تشكل هذه المتغيرات في مجموعها مؤشرا لما تملكه الأسرة من أصول.

على سبيل المثال، تم تعين دليل للرفاهية، يتألف من عدد من المؤشرات الخاصة بالأسرة، بحيث يكون لكل منها وزن متساوٍ داخل دليل الرفاهية، ويكون هذا الدليل أحد المقاييس البديلة لمستوى معيشة الأسرة، ولعل أهم مؤشرات دليل الرفاهية:

- الحالة النفسية.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- حرية اتخاذ القرارات الحياتية.
- الدعم الاجتماعي.
- معدل الصحة العامة.
- ظروف العمل.
- الناتج الاجمالي المحلي للفرد الواحد.

- **طريقة توقع الاستهلاك:**

تستخدم هذه الطريقة في حال توفرت بيانات عن استهلاك الأسر من مسح سابق أو مسح حالي، وبالتالي اشتقاق الأوزان التي يتكون منها المؤشر بالاعتماد على بيانات المسح السابق، ويتم ذلك بالاعتماد على تقنيات معينة، بحيث تساعد في تمييز مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاستهلاك، وبعد تقدير مستوى المعيشة من خلال هذه المعلومات يمكن الاستفادة منها بمجالات أخرى مثل تحويل الخدمات والمنافع للفئات المحرومة ذات المستوى المعيشي الأقل.

- **طريقة الميادين الرئيسة:** اعتمدت العديد من البلدان في السنوات الأخيرة لقياس مستوى المعيشة على أسلوب جديد مشابه لتلك الأساليب التي تستخدم لقياس أدلة التنمية، ويتم ذلك من خلال الأخذ بالاعتبار ميادين عدّه في حياة الأسرة، بحيث يتم الاعتماد على عدد من المؤشرات الخاصة بكل ميدان من هذه الميادين وصولا الى دليل شامل يسمى دليل مستوى معيشة الأسرة، وذلك عوضا عن الاعتماد على مؤشرات الدخل والإنفاق، والتي ترتكز على أساس خط الفقر في تحديد الأسر المحرومة وغير المحرومة.

هذا الأسلوب لا يساعد على تحديد مستوى معيشة الأسر فقط، بل يمكن من خلاله وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية وفقا للنتائج التي يتم التوصل اليها، وقد استخدمت هذه الطريقة في العديد من البلدان العربية مثل الأردن ولبنان والعراق وغيرها من البلدان، كما استخدمت في المشروع العربي لصحة الأسرة عام ٢٠٠٩، الذي تضمن دراسة مقارنة لسبع دول عربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رويني، ٢٠١٤).

ويتم قياس مستوى المعيشة وفقا لهذا الأسلوب كما يأتي:

١- يتم تحديد الميادين الرئيسة لمستوى معيشة الأسرة، مثل ميادين الصحة والتعليم والسكن والبنى التحتية والوضع الاقتصادي للأسرة.

٢- تحديد عدد من المؤشرات لكل ميدان من الميادين المذكورة.

٣- يتم وضع علامة تتراوح بين "صفر واثنان" لكل مؤشر، فالعلامة "صفر" تعني أن الأسرة محرومة من الحاجة التي يمثلها المؤشر، أما العلامة "اثنان" فتعني أن هناك حالة إشباع قصوى من الحاجة، أما العلامة "واحد" فتعني أن الأسرة محرومة من إشباع هذه الحاجة.

٤- يتم بعد ذلك حساب دليل كل ميدان من الميادين الرئيسة لمستوى معيشة الأسرة، وكل دليل يساوي الوسط الحسابي لعلامات المؤشرات الممثلة للميدان.

٥- حساب قيمة الدليل العام لمستوى معيشة الأسرة، ويساوي الوسط الحسابي لقيم أدلة الميادين بالنسبة للأسرة.

٣ – ١ – ١ – ٣ طريقة الأرقام القياسية:

الرقم القياسي: هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي يطرأ على ظاهرة معينة "السعر، الكمية، القيمة أو الأجر" بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكانا جغرافياً معيناً ، حيث تؤخذ قيمة الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي.

- **استخدامات الرقم القياسي:**

١-يستخدم الرقم القياسي في دراسة الظواهر الاقتصادية مثل "أسعار السلع، الكميات المستهلكة منها، الصادرات، الواردات، الخ...."

٢- يمكن استخدام الرقم القياسي أيضا في دراسة الظواهر الاجتماعية والتربوية.

٣-كما تستخدم الأرقام القياسية للتعرف على الأحوال الاقتصادية، بموازنة الأرقام القياسية للأسعار بغيرها من الأرقام القياسية مثل أرقام الإنتاج، والرقم القياسي لنفقة المعيشة وهكذا.

٤-يمكن استخدام الأرقام القياسية للتعرف على الاتجاه العام والتغيرات الموسمية لسلاسل الأرقام بعد تركيبها على مر السنين مثل: سلسلة أرقام الصادرات والواردات لسلع مختلفة.

- **تحديد سنة الأساس:**

عند حساب الرقم القياسي يجب اختيار سنة الأساس بحيث تكون متميزة بالآتي:

١-الاستقرار والبعد عن أي ظروف شاذة مثل: الأزمات الاقتصادية، والحروب، والأوبئة.

٢-أن تكون قريبة نسبيا من فترة المقارنة حتى لا تختلف الظروف بين فترتي الأساس والمقارنة، وبالتالي يفقد الرقم القياسي أهميته في التعبير عن التغيير في الظاهرة.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك: رقم نسبي يقيس التغيير في أسعار سلعة واحدة أو أكثر بين سنتي الأساس والمقارنة.**

مهمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو قياس التغيير النسبي في المبلغ المدفوع لشراء سلة الاستهلاك من أصناف سلع وخدمات من شهر إلى شهر ومن سنة إلى سنة، وهذا يساعد في تحليل الأداء الاقتصادي عبر قياس التضخم على مستوى معيشة الأفراد والأسر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

الرموز المستخدمة عند حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك:

P0 سعر السلعة في سنة الأساس

P1 سعر السلعة في سنة المقارنة

Q0 كمية السلعة في سنة الأساس

Q1 كمية السلعة في سنة المقارنة

دلالة الرقم القياسي:

- إذا كان الرقم القياسي أقل من (١٠٠%)، فذلك يدل على النقصان في الأسعار، بنسبة الفرق في الرقم القياسي عن (١٠٠%).
- إذا كان الرقم القياسي أكبر من (١٠٠%)، فذلك يدل على الزيادة في الأسعار، بنسبة الفرق في الرقم القياسي عن (١٠٠%).

الأرقام القياسية للأسعار:

١-الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار: $Is=\frac{\sum P1}{\sum P0} * 100$

٢-الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس "رقم لاسبير": $Ir=\frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} * 100$

٣-الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة "رقم باش": $Ip=\frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} * 100$

٤-الرقم القياسي الأمثل للأسعار "رقم فيشر": $If = \sqrt{\text{باش} * \text{لاسبير}}$

هذا وقد سمي "رقم فيشر" بالرقم القياسي الأمثل لأنه يتغلب على عيوب الأرقام القياسية الأخرى، كما أنه يحقق اختبارات الأرقام القياسية من حيث الانعكاس في الزمن، والانعكاس في المعامل.

٣- ١ - ٢ العوامل المؤثرة في مستوى معيشة الأسرة:

٣ - ١ - ٢ - ١ عوامل اجتماعية:

هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في مستوى معيشة الأسرة منها الصحة والتعليم وحجم الأسرة ومكان الإقامة ومدى توافر السكن الملائم، بالإضافة الى وجود عوامل أخرى يشير اليها بعض الباحثين، والتي تتعلق بمدى توافر الأنشطة الثقافية للأسرة ومقدرة الأسر على التمتع بها، وكذلك الأنشطة الرياضية واللهو

والترفيه.

فإذا نظرنا الى المجموعة الأولى من المتغيرات الاجتماعية، سنجدها تشكل المتغيرات الأساسية التي تؤثر على مستوى معيشة الأسرة، في حين تعدُّ المتغيرات الأخرى بمنزلة متغيرات ثانوية أو تابعة للمجموعة الأولى. وفيما يأتي عرض لعدد من العوامل الاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة (فرحي، ٢٠٠٦):

١- حجم الأسرة:

يعد حجم الأسرة من العوامل المهمة والمؤثرة في الموقع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وبالتالي مستوى معيشتها، فالزيادة الكبيرة بعدد السكان ولا سيما في بلداننا العربية انعكست انخفاضا بمتوسط دخل الفرد وزيادة في حجم البطالة بالإضافة الى التوسع في قاعدة الفقر، وانخفاض نصيب الفرد من الوظائف العامة والخدمات الصحية والتعليمية كذلك انخفاض نصيبه من الدخل القومي والموارد الطبيعية .وتشير العديد من الدراسات إلى أنَّ هناك علاقة طردية بين معدل الفقر بين الأسر وحجمها، بالإضافة الى أن الوضع الاقتصادي يتحسن كلما انخفض عدد سكان الأسرة.

٢- التعليم:

يعدُّ ميدان التعليم من الميادين المهمة التي تؤثر في تحديد المستوى المعيشي للأسرة، لأن للتعليم قيمة تنموية تؤثر بشكل مباشر في حياة الأسرة من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالعلاقة بين التعليم والتنمية علاقة قوية، والمجتمعات النامية يسودها فكر تقليدي يقف حاجزا أمام النمو والتطور، وبالتعليم وحده يمكن القضاء على هذه الحواجز والمعوقات الثقافية، وبالتعليم يستطيع المجتمع اكتشاف أساليب علمية تساعده على مواكبة متطلبات العصر.

٣-صحة الأسرة:

إن صحة الأسرة من المقومات الأساسية لصحة المجتمع، فهي ضرورة أساسية من ضروريات الحياة بالإضافة الى كونها من المقومات الأساسية للتنمية، فعندما يتمتع أفراد الأسرة بصحة نفسية وجسدية ينعكس ذلك إيجابا على إنتاجيتهم، وبالتالي يسهم في تحسين مستوى معيشتهم.

فالدولة لكي ترفع من مستوى معيشة الأسر في المجتمع وتسهم في تحقيق التنمية، يجب أن تساهم في تحسين صحة الفرد من خلال توفير الخدمات الصحية الملائمة.

٤-ثقافة الأسرة وعاداتها وتقاليدها:

قد تختلف بعض المجتمعات ومدى احترامها لبعض المهن أو الأعمال، فبعض المجتمعات لا تزال مجتمعات رعوية ترفض الاستقرار والعمل الزراعي والصناعي والتجاري، وفي بعض الدول كالهند مثلا يحكمها نظام طبقات فلا يسمح لفرد من طبقة معينة أن يكون مرؤوسا لفرد من طبقة أخرى، كذلك نجد عادات وطقوس دينية لدى بعض المجتمعات ترى عدم وجوب الاستفادة من الثروات الطبيعية.

لا تزال بعض المجتمعات، وعلى الرغم من العديد من محاولات التغيير، تحتفظ بالعادات والتقاليد التي تمنع عمل المرأة، وترى أن وظيفة المرأة تقتصر فقط على الإنجاب والقيام بالأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال، هذا بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تعيق تعليم المرأة وتسمح فقط للأبناء الذكور بالتعليم.

٥-توفر خدمات الضمان الاجتماعي والتقاعد:

يعدُّ الضمان الاجتماعي حقا من حقوق الفرد بصفته عضوا في المجتمع، وهذا ما أكدت عليه معظم المنظمات والاتفاقيات الدولية، وقد ورد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكلما كانت الأسرة في المجتمع مشمولة بأحكام وقوانين الضمان الاجتماعي أسهم ذلك في تحسين مستوى معيشتها وضمان حياة كريمة ولائقة على صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة والتعليم واللباس والمأكل وغيرها، بالإضافة الى الاستفادة من الضمان الاجتماعي في حالات العجز أو المرض أو الشيخوخة وغيرها من الحالات التي يصبح فيها الفرد غير قادر على العمل وتكون خارجة عن إرادته.

٦-مكان الإقامة:

ارتبط مستوى المعيشة ومدى توافر الخدمات الاجتماعية تاريخيا بدرجة التحضر، فمن المعلوم أن المناطق الريفية لاسيما في البلدان النامية بشكل عام تعاني من مستويات أعلى من الحرمان، ويتجه هذا الحرمان للانخفاض في المعدل كلما زادت درجة التحضر، ليصل إلى أدنى مستوياته في المدن الكبيرة، والتي تنال أكبر اهتمام من قبل الدول، الأمر الذي شكل دافعا للهجرة الداخلية في البلدان النامية خاصة باتجاه المدن الكبيرة.

٧-العدالة الاجتماعية:

إن مفهوم العدالة الاجتماعية والإنصاف يعدُّ السبيل للقضاء على الفقر في العالم وتحسين مستوى المعيشة، ويسهم في تحويل قضية الفقر في العالم من قضية إنسانية واجتماعية الى واجب تقتضيه ضرورات التنمية والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى توافر الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

والعدالة الاجتماعية تساعد في منع إعادة إنتاج الفقر، فالمشكلة لا تكمن فقط في القضاء على الفقر من خلال رفع مستوى دخل الأفراد، وزيادة مستوى الإنفاق لذوي الطبقات الأخرى، بل المشكلة أن ينتج الفقر نفسه من جديد، وبالتالي لابد من إحداث تغيير شامل للعناصر المولدة للفقر.

٣- ١ - ٢ - ٢ عوامل اقتصادية: توجد العديد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مستوى المعيشة كالإنتاجية والسكن والإنفاق الحكومي وغيرها، وترى العديد من الدراسات أنه لا ينبغي الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من أن جميع المتغيرات الموجودة في مجال التنمية وبيئتها تؤثر بشكل أو بآخر على مستوى المعيشة.

وفيما يأتي عرض لعدد من العوامل الاقتصادية المؤثرة على مستوى المعيشة:

١ – الإنفاق الحكومي:

يؤدي الإنفاق الحكومي دورا هاما في تحسين الوضع المعيشي للأسرة في المجتمع، ولاسيما أن الإنفاق الحكومي يلامس تأثيره الكثير من الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بالأسرة كدخل الأسرة والخدمات الاجتماعية في ميادين الحياة المختلفة كالصحة والتعليم وغيرها.

فالإنفاق العام في مجال الصحة والتعليم وغيرها من الأبعاد الاجتماعية يؤثر بشكل مباشر على المجتمع ويسهم في تطوير القدرات والطاقات الإنتاجية لأفراده، وهذا يسهم في تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى رفاهية الأسرة، ولاسيما إن كانت هذه الخدمات تصل بشكل ملائم للمواطنين، وهنا تبرز أهمية فعالية الإنفاق العام نظرا لوجود العديد من العوائق والتحديات التي قد تمنع الفئات المحرومة مثل نقص المعرفة بالخدمات المتاحة وبعد مراكز تقديم هذه الخدمات عن مناطق اقامة الفئات المحرومة، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي لا يعني بالضرورة تحسين في مستوى معيشة الأسرة إن لم يترافق هذا الإنفاق بكافة أشكاله مع ادارة جيدة وسياسات حكومية فعالة تسهم في الاستفادة من ثمار الإنفاق.

٢ – الإنتاجية:

يرتبط مستوى الإنتاج في المجتمع ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة، سواء أكان هذا الانتاج على مستوى الأسرة ممثلة بأفرادها أم على مستوى المؤسسات الانتاجية، فالإنتاجية تعبر عن العلاقة بين السلع والخدمات المنتجة وعناصر الإنتاج المستخدمة والتي من بينها العمالة.

أما على صعيد المؤسسات الإنتاجية فإن زيادة الإنتاج تعني زيادة الربح، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة، والتي يمكن أن توظفها الدولة لمزيد من التوسع في الخدمات الاجتماعية واستهداف الفئات المحرومة، الأمر الذي قد ينعكس إيجابا على مستوى المعيشة.

٣- عمل ومهنة رب الأسرة:

يعد عمل رب الأسرة من المحددات الأساسية لمستوى معيشة الأسرة، وقد اعتمدت العديد من الدراسات عمل رب الأسرة كمؤشر أساس لمستوى دخلها وما تتمتع به من رفاهية.

فانخفاض دخل ومستوى معيشة الأسرة يرتبط الى حد كبير بعدم وجود رب أسرة عامل، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن جميع الأسر التي يعمل فيها رب الأسرة تعد أسراً غير محرومة وذات مستوى معيشة مقبول، وذلك لأن مستوى المعيشة يرتبط أيضا بمهنة رب الأسرة في حال كان يعمل في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو يعمل لحسابه أو يعمل في القطاع العام أو الخاص.

٤- سكن الأسرة:

يعد السكن حقاً من حقوق الأسرة، وهذا ما أقرته العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية، والمسكن من جهة يعد حاجةً انسانيةً ضروريةً للأسرة، بحيث تجتمع فيه الأسرة ويتوافر من خلاله الخصوصية والأمان والصحة، ولاسيما إذا ما توافرت فيه الشروط الصحية الملائمة.

ومن جهة أخرى يعد السكن ملائما إذا ما توفرت فيه عناصر عدّة كحق الانتفاع أو الملكية، وتوافر الخدمات والبنية التحتية الملائمة والموقع المناسب والقدرة على الشراء والملائمة من النواحي الثقافية.

٥- عمل المرأة:

أسهم خروج المرأة للعمل بتحسين مستوى معيشة الأسرة، وبشكل عام نستطيع القول إن المرأة أصبحت شريكا أساسيا للرجل في مساعدة الأسرة وتوليد دخل اضافي للأسرة يسهم في رفع درجة رفاهية الأسرة وتحسين مستوى معيشتها.

فمن الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أسرتها تحسين أوضاعها المادية، فالعمل يجعلها قادرة على تحسين دخل الأسرة والإنفاق بطريقة رشيدة مما يسهم في تحسين مستواها المعيشي ومستوى أسرتها.

٦- مدى توافر البنية التحتية الملائمة:

كل دولة تسعى للتطور والتقدم ورفع مستوى معيشة سكانها وتحقيق مستوى من الرفاهية لأسرها، فهي تحتاج الى تحقيق مجموعة من الخدمات تعرف بـ "مرافق البنية التحتية".

ولوجود خدمات المرافق العامة أهمية كبيرة للأسرة منها:

- إن انتشار خدمات المرافق العامة في المناطق الفقيرة، يساعد على تحسين الواقع المعيشي فيها ورفع قيمة العقارات والسكن الأمر الذي يجلب الاستثمار لهذه المنطقة، وبالتالي إيجاد فرص العمل والإسهام في رفع مستوى معيشة الأسر.

- الإسهام في تخفيض الهجرة من المناطق النائية، ولاسيما الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر بسبب نقص خدمات المرافق العامة في المناطق الريفية.

- إن تقديم الدولة مثل هذه الخدمات يخفف العبء الذي من الممكن أن تتحمله الأسرة في حال كان تقديم هذه الخدمات يقع على عاتق القطاع الخاص.

- تحسين مستوى صحة الأسرة والمحافظة على نظافة البيئة في المناطق الفقيرة.

٧- المساعدات والمدفوعات التحويلية:

المدفوعات التحويلية عبارة عن تحويلات تقدم من الحكومة الى القطاع العائلي بشكل إعانات ومساعدات، يتم عادة توجيهها الى أكثر الفئات احتياجا مما يساعد على إعادة توزيع الدخل بشكل أفضل بين أفراد المجتمع، وبالتالي يسهم ذلك بشكل أو بآخر في تحسين مستوى المعيشة.

بالإضافة الى ذلك تقدم الدولة العديد من أوجه الدعم للمواطنين كالدعم الاستهلاكي على سبيل المثال والمرتبط باستهلاك العديد من السلع والخدمات كالماء والكهرباء والمواصلات والتعليم والخدمات الصحية، بالإضافة الى دعم العديد من السلع الغذائية الأساسية، هذا بالإضافة إلى اعتماد سياسات لدعم المزارعين الذين قد تنخفض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بعوامل خارجية كالطقس وانخفاض الأسعار المفاجئ وغير ذلك (قنطقجي، ٢٠٠٧).

الفصل الثالث (القسم العملي)

أثر التمويل الصغير في الوضع المعيشي للأسرة في محافظة دمشق

بعد استعراض الإطار النظري المتضمن مفهوم مؤسسات التمويل الصغير والوضع المعيشي للأسرة، لابد من دراسة أثر هذه المؤسسات في الوضع المعيشي للأسرة السورية في محافظة دمشق، عن طريق دراسة أثر هذه المؤسسات في دخل هذه الأسر وصحتها وتعليمها.

٣ – ١ مجتمع وأداة وعينة الدراسة:

٣ – ١ –١ مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث المستفيدين من برامج التمويل الصغير في محافظة دمشق، خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٢٠)،

٣ –١ –٢ عينة الدراسة:

بما أن حجم المجتمع بلغ على الأقل (٩٠٠٠٠) مستفيد، وفق البيانات التي تم جمعها من مؤسسات التمويل الصغير العاملة في محافظة دمشق "مؤسسة التمويل الصغير الأولى، الوطنية للتمويل الصغير، الأونروا (قسم المويل الصغير)" للعام "٢٠١٩"، بالتالي فإن حجم العينة يجب ألّا يقل عن ٣٨٣ وفق العلاقة الإحصائية الآتية (العلي، ٢٠٠٥):

حيث Z قيمة المتحول المعياري وتساوي ١,٩٦ عند درجة ثقة ٩٥% ومستوى دلالة $\alpha=0.05$.

d: الحد الأعلى للخطأ المسموح به عند تقدير المؤشرات $d=0.05$.

R: نسبة تواجد المستفيدين في المجتمع المدروس وهي تمثل هنا نسبة المستفيدين من التمويل الصغير والذين رؤوا أن للتمويل الصغير أثر ما (سواء سلبي أو إيجابي) في مستواهم المعيشي.

$$n \geq \frac{NZ^2.R(1-R)}{Nd^2 + Z^2.R(1-R)}$$

$$n \geq 382.1$$

وبما أن الإشارة هي أكبر أو يساوي، فالتقريب يجب أن يكون لجهة الأكبر وبالتالي:

$$n = 383$$

ومن ثم قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على المستفيدين من التمويل الصغير بشكل عشوائي، وتمكن من توزيع ٨٥٠ استبانة، وتبين بعد جمع الاستبانات، أن هناك ١٣٨ استبانة غير صالحة للدراسة، بالتالي فإن العدد النهائي للاستبانات المدروسة بلغ ٧١٢ استبانة.

٣ -١-٣ أداة البحث:

سنعتمد على استبانة من إعداد الباحثة، لتحديد أثر مؤسسات التمويل الصغير في الوضع المعيشي للأسرة، اشتمل المقياس بصورته النهائية على ٢٢ سؤالاً، وتم تقسيم الاستبانة إلى خمسة محاور، محور متعلق بدراسة أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل، ويضم ١٢ سؤالاً، محور متعلق بدراسة أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي ويضم ٣ أسئلة، محور متعلق بدراسة أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي ويضم ٣ أسئلة، محور متعلق بدراسة أثر مؤسسات التمويل الصغير في السكن ويضم سؤالين، محور متعلق بدراسة أثر مؤسسات التمويل الصغير في البطالة ويضم سؤالين.

تجدر الإشارة إلى أن أسئلة الاستبانة المتعلقة بخصائص العينة كانت مغلقة، تضمنت خيارات متعددة يقوم الأفراد باختيار أحدها، وتتباين عدد الخيارات من اثنين إلى خمسة وفقاً لطبيعة كل سؤال، واعتمد مقياس عددي (1)،2،3،... للتعبير عن كل إجابة في السؤال الواحد عند تفريغ الاستبانة على برنامج SPSS، بالإضافة إلى أن أسئلة الاستبانة المتعلقة بقياس أثر التمويل الصغير في المستوى المعيشي كانت مغلقة تضمنت خمسة خيارات على النحو الآتي:

- "غير موافق بشدة" أعطيت درجة واحدة.
- "غير موافق" أعطيت درجتين.
- "محايد" أعطيت ثلاث درجات.
- "موافق" وأعطيت أربع درجات.
- "موافق بشدة" وأعطيت خمس نقاط.

وتمَّ الحكم على متوسط إجابات العينة على بنود الاستبانة وفقا لمقياس ليكرت من خلال الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{درجة الإجابة العليا} - \text{درجة الإجابة الدنيا}}{\text{عدد درجات المقياس}}$$

$$0.8 = \frac{1-5}{5}$$

وبناء عليه تكون الدرجات كالآتي:

الجدول رقم (٣-١) مقياس ليكارت

المتوسط المرجح	النتيجة
من ١ إلى ١,٨	غير موافق بشدة
من ١,٨١ إلى ٢,٦	غير موافق
من ٢,٦١ إلى ٣,٤	محايد
من ٣,٤١ إلى ٤,٢	موافق
من ٤,٢١ إلى ٥	موافق بشدة

٣-٢ خصائص العينة:

توزعت عينة الدراسة وفق الخصائص الآتية:

بلغ الحجم النهائي لعينة الدراسة ٧١٢ فرداً، ضمت ٥٠٠ ذكر و٢١٢ أنثى ويوضح الشكل رقم (٣-١) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق الجنس:

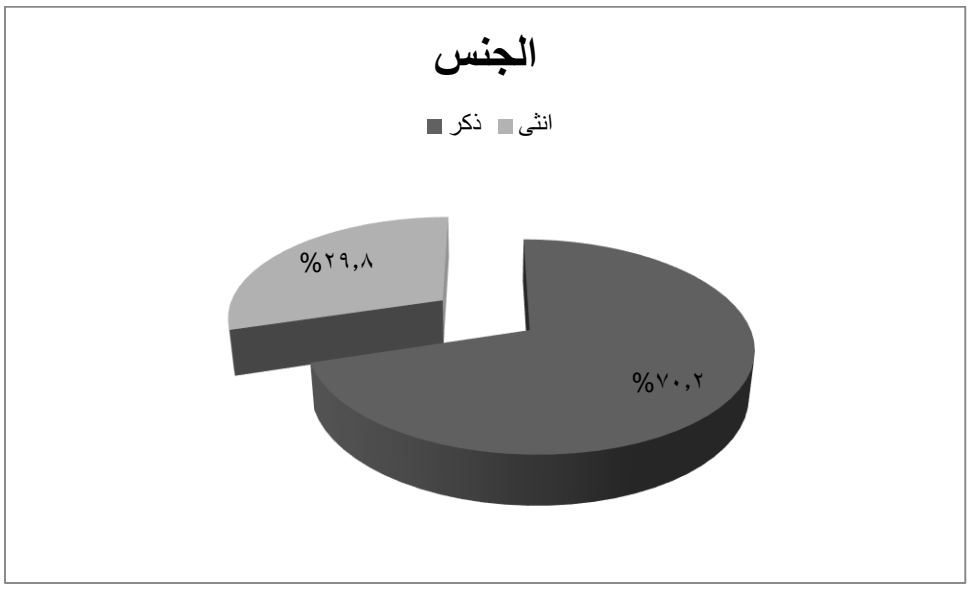

الشكل رقم (٣-١) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق الجنس

في حين كان أغلب أفراد عينة الدراسة أعمارهم أكبر من ٣٥ سنة بنسبة ٥٠%، بينما نسبة ٣٩,٩% كانت أعمارهم بين ٢٦ و٣٥ سنة، ونسبة ١٠,١% أكبر من ١٨ عاماً وأقل من عمر ٢٥ سنة، ويوضح الشكل (٣-٢) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق العمر:

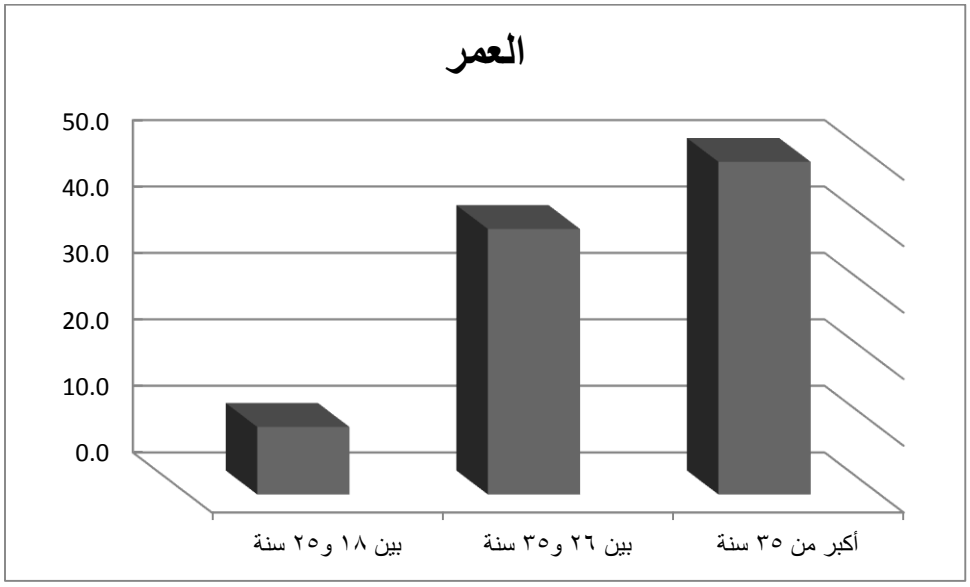

الشكل (٣-٢) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق العمر

في حين ضمت عينة الدراسة ٣٣٤ متزوجاً و٣٣٤ عازباً و٤٤ أرملاً ومطلقاً، ويوضح الشكل رقم (٣-٣) نسبة التوزع النسبي لأفراد مجتمع الدراسة وفق الحالة الاجتماعية:

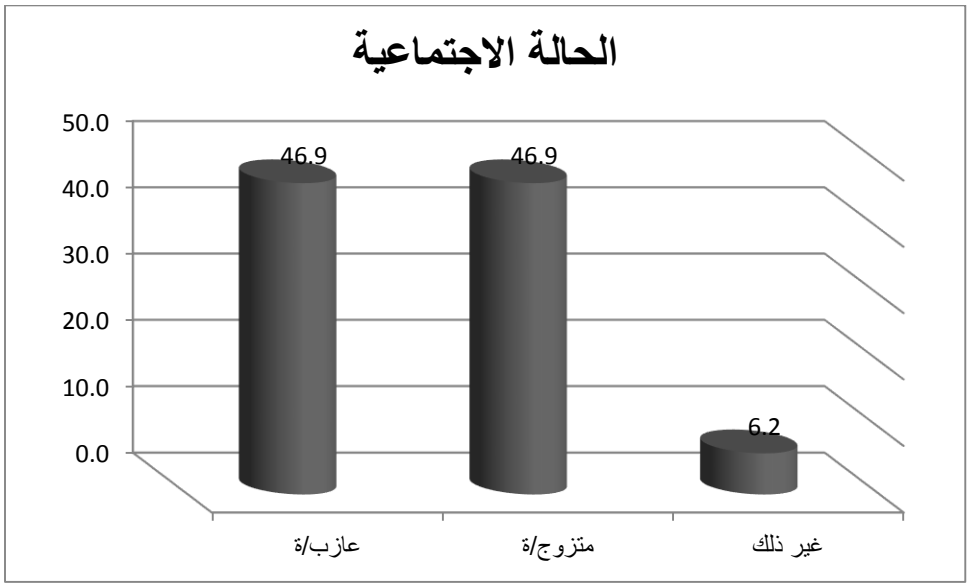

الشكل رقم (٣-٣) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

في حين كانت نسبة ٦٦,١% من المتزوجين لديهم ولد واحد فقط، ونسبة ٢٢,٢% لديهم ولدان، ونسبة ٦,٢% لديهم أكثر من ولدين، ويوضح الشكل (٣-٤) التوزع النسبي للمتزوجين في عينة الدراسة وفق عدد الأولاد:

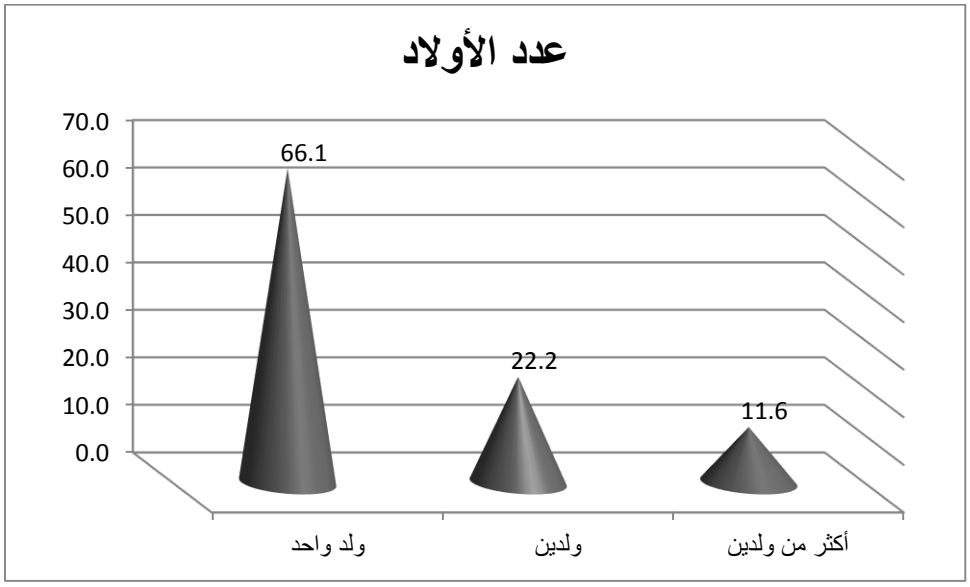

الشكل (٣-٤) التوزع النسبي للمتزوجين في عينة الدراسة وفق عدد الأولاد

توزع أفراد عينة الدراسة وفق مكان الإقامة، حيث ضمت عينة الدراسة ١٦٤ فرداً يقيم في الريف، و٥٤٨ فرداً يقيم في المدينة، ويوضح الشكل رقم (٣-٥) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق مكان الإقامة:

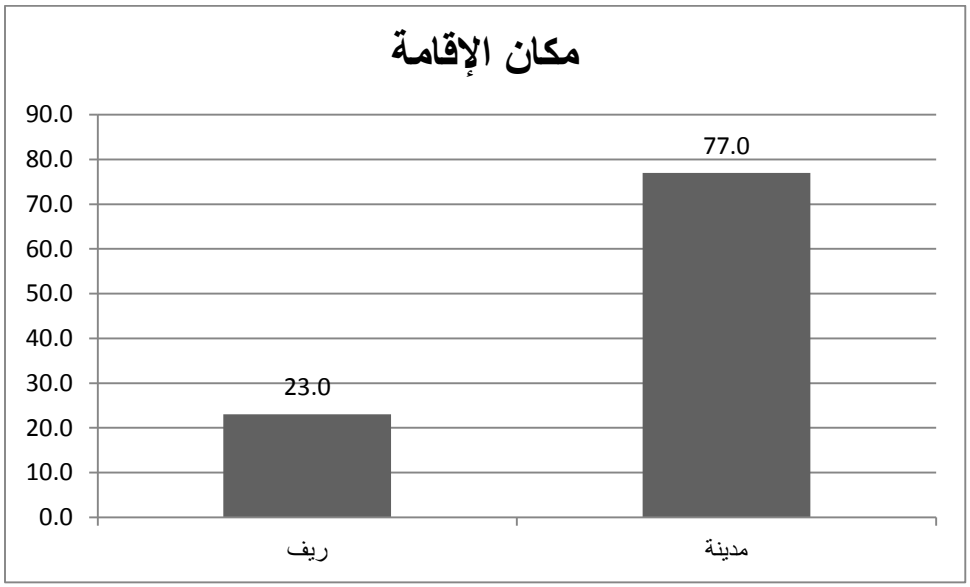

الشكل رقم (٣-٥) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مكان الإقامة

كما تضمنت عينة الدراسة ٢٨٨ فرداً حاصلاً على الشهادة دون الثانوية العامة، و٢١٣ فرداً حاصلاً على الشهادة الثانوية، و١٧٢ فرداً حاصلاً على شهادة المعهد أو إجازة جامعية، و٣٩ فرداً حاصلاً على شهادة الدراسات العليا، ويوضح الشكل رقم (٣-٦) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مستوى التعليم:

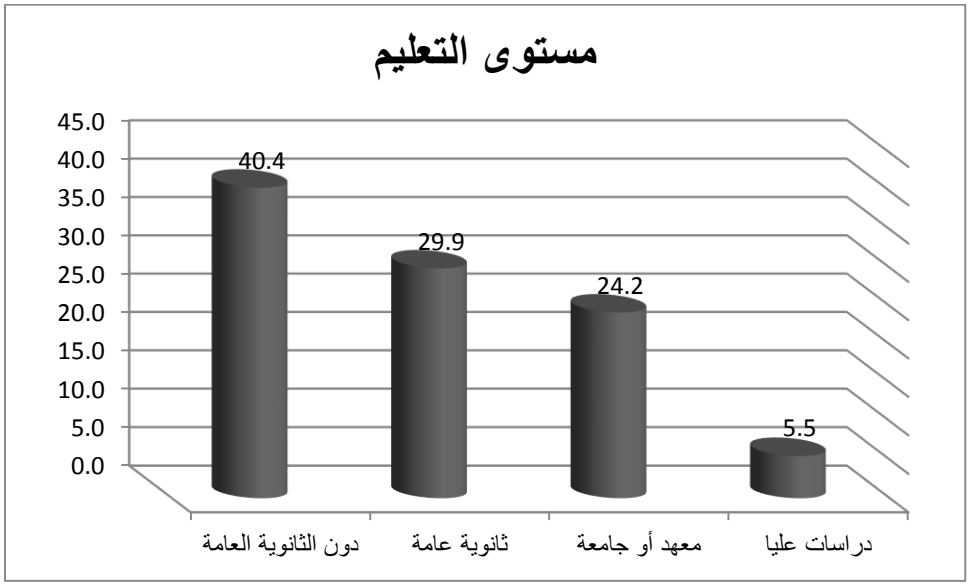

الشكل رقم (٣-٦) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مستوى التعليم

انضم أغلب أفراد عينة الدراسة إلى مؤسسة التمويل الصغير منذ سنة بنسبة ٢٢,١% من إجمالي عينة الدراسة، في حين انضم نسبة ٤٦,٥% من أفراد عينة الدراسة إلى مؤسسة التمويل التصغير من سنتين، بينما انضم نسبة ٣١,٥% إلى مؤسسة التمويل التصغير منذ أكثر من سنتين، ويوضح الشكل رقم (٣-٧) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق تاريخ الانضمام للمؤسسة والاستفادة من التمويل الصغير:

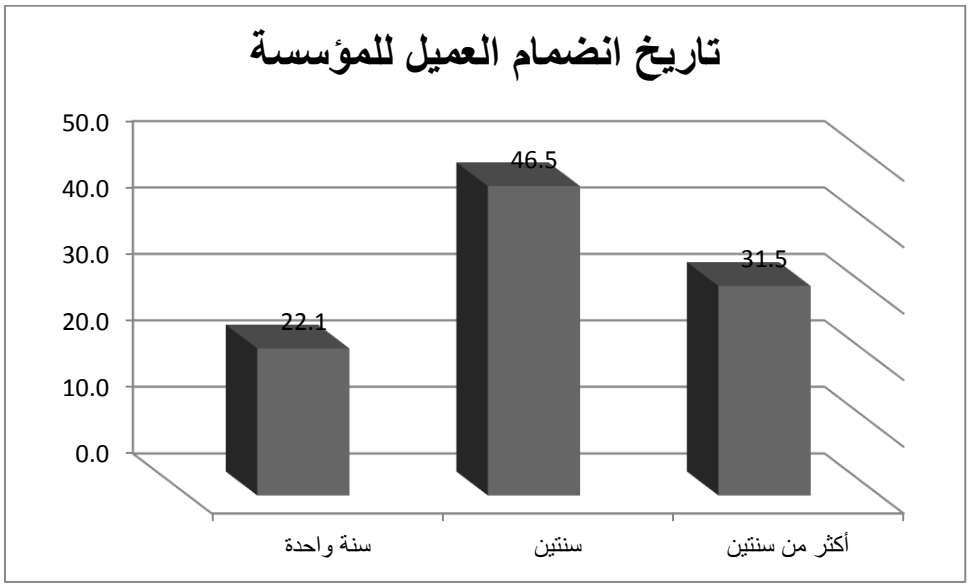

الشكل رقم (٣-٧) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق تاريخ الانضمام للمؤسسة والبدء بالمشروع.

بينما كانت نسبة ٥٢,٩% من إجمالي حجم عينة الدراسة مشاريعهم قائمة قبل حصولهم على القرض من مؤسسات التمويل الصغير، بينما نسبة ٤٧,١% استفادوا من القرض لبدء مشروعهم، ويوضح الشكل (٣-٨) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق تاريخ استفادتهم من القرض قبل بدء المشروع أو بعده:

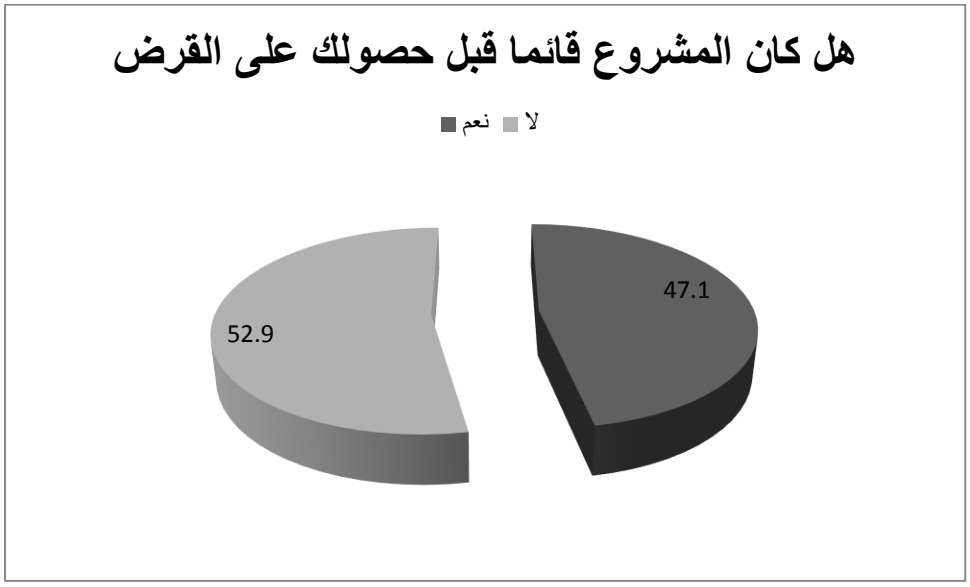

الشكل (٣-٨) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق تاريخ استفادتهم من القرض قبل بدء المشروع أو بعده.

أغلب أفراد عينة الدراسة استفادوا من قروض التمويل الصغير للقيام بمشاريع تجارية بنسبة ٤٥,٢% من إجمالي عينة الدراسة، بينما قام ٣٦,٥% من أفراد عينة الدراسة بمشاريع صناعية، في حين قام ١٢,٢% من أفراد عينة الدراسة بمشاريع زراعية، و٦% بمشاريع أخرى، ويوضح الشكل رقم (٣-٩) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق طبيعية المشروع الذي قاموا بها:

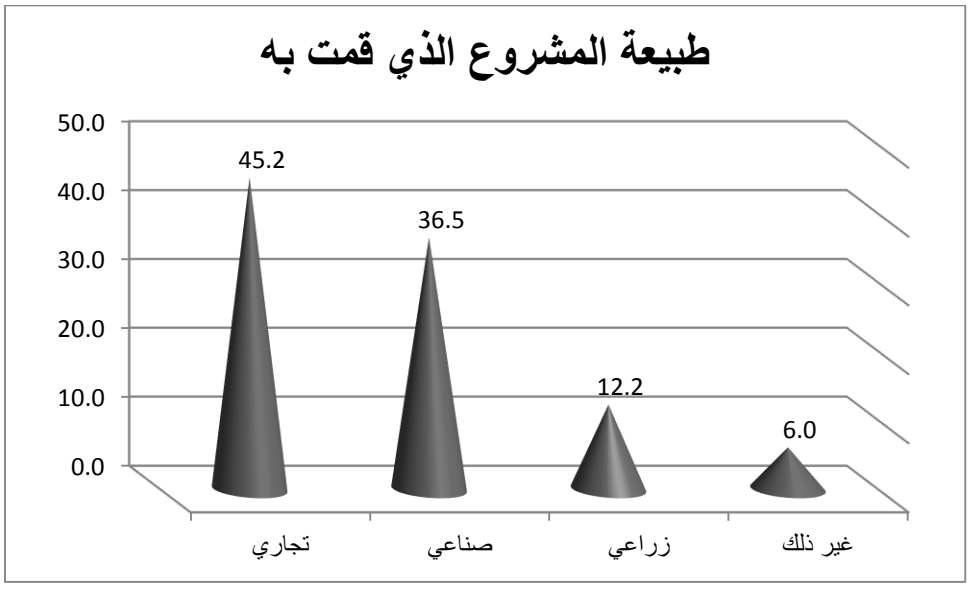

الشكل رقم (٣-٩) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق طبيعية المشروع الذي قاموا به.

استفاد أغلب أفراد عينة الدراسة من قرض التمويل الصغير مرة واحدة بنسبة ٦٨,٧% من أفراد عينة الدراسة، في حين استفاد نسبة ٥,٩% منه مرتين فقط، بينما استفاد نسبة ٢٥,٤% منه أكثر من مرتين، ويوضح الشكل (٣-١٠) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق عدد المرات التي استفادوا منها من مؤسسات التمويل الصغير:

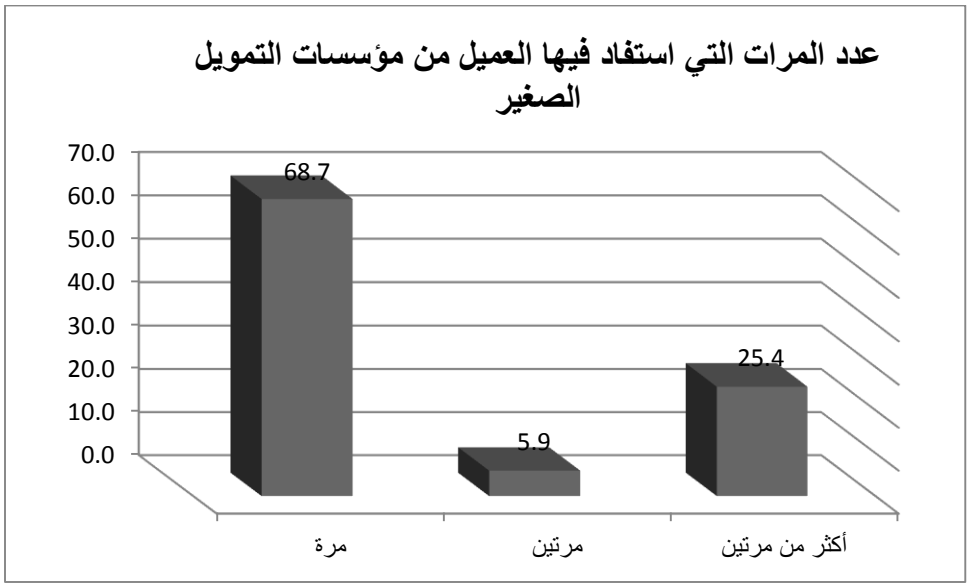

الشكل (٣-١٠) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق عدد المرات التي استفادوا منها من مؤسسات التمويل الصغير

حصل نسبة ٢٧,٥% من أفراد عينة الدراسة على قرض بقيمة ١٠٠٠٠٠ ل س أو أقل، بينما حصل نسبة ٣١,٧% على قرض بقيمة أكبر من ١٠٠ ألف وأقل من ٢٠٠ ألف ليرة سورية، في حين إنَّ نسبة ٤٠,٧% حصلوا على قرض قيمته أكثر من ٢٠٠ ألف، ويوضح الشكل رقم (٣-١١) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مقدار القرض الذي حصلوا عليه:

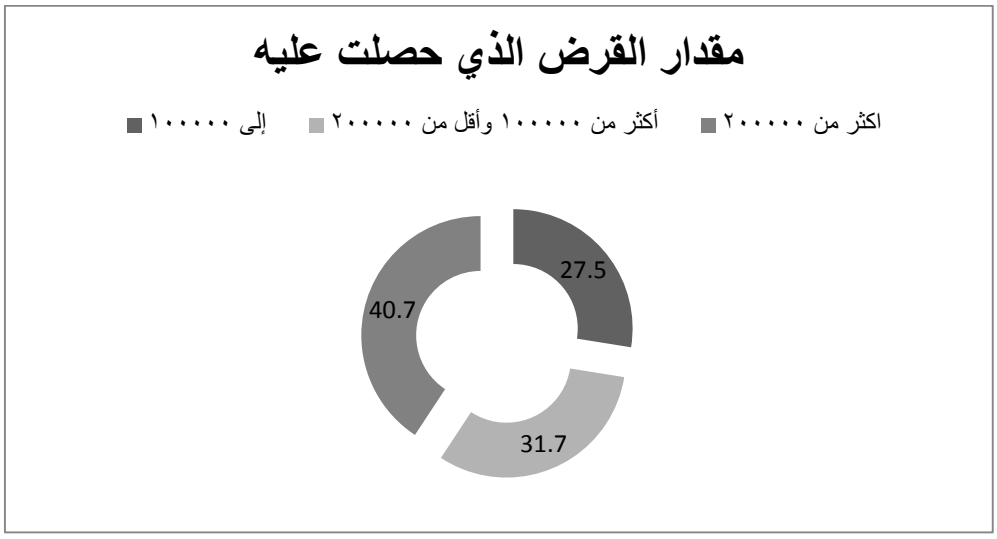

الشكل رقم (٣-١١) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مقدار القرض الذي حصلوا عليه

في حين كانت نسبة ٢٧,٢% من أفراد عينة الدراسة حصلوا على قرض مدته سنة واحدة فقط، بينما نسبة ٣٥,٤% من أفراد عينة الدراسة حصلوا على قرض مدته سنتان فقط، في حين نسبة ٣٧,٤% من أفراد عينة الدراسة حصلوا على قرض مدته أكثر من سنتين، ويوضح الشكل (٣-١٢) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مدة القرض:

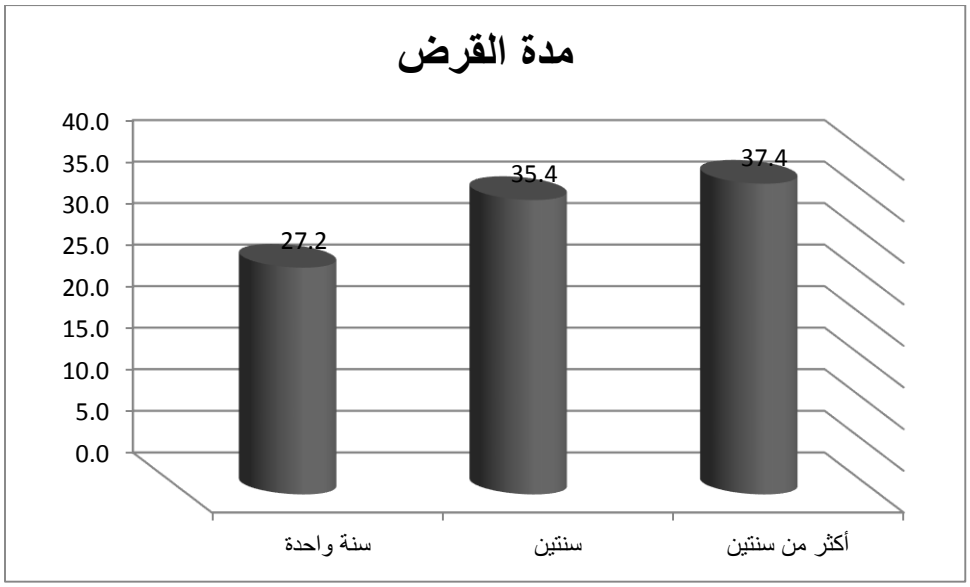

الشكل رقم (٣-١٢) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق مدة القرض الذي حصلوا عليه

٣ -٣ تحليل محاور التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة:

تم في هذا المبحث عرض محاور الدراسة والأسئلة البحثية ونتائجها، ثم مناقشتها وتفسيرها، وبما أن حجم العينة أكبر من $n\geq30$، بالتالي يمكن القول إنَّ عينة الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

٣ – ٣ -١ أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل:

لتحديد ما إذا هناك أثر لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الأول، ويوضح الجدول رقم (٣-٢) النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

الجدول (٣-٢) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل

الرمز	السؤال	التكرار					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
Q1	أسهم القرض في زيادة أرباحك:	0	١٢٧	0	357	228	3.96	1.017	25.65	موافق
Q2	أسهم القرض في ادخار أية مبالغ مالية تستخدمها عند حدوث أمر طارئ لك أو لأحد أفراد أسرتك:	15	١٥١	0	272	289	3.98	1.121	28.14	موافق
Q3	أسهم مشروعك في إيفاء الأقساط المترتبة عليك:	36	103	0	342	231	3.88	1.160	29.88	موافق
Q4	أسهم مشروعك في توفير مصدر دخل ثابت:	0	161	81	302	168	3.67	1.071	29.18	موافق
Q5	أسهم مشروعك في الحصول على مواد غذائية كان من الصعب الحصول عليها قبل القرض:	0	161	166	286	99	3.45	0.990	28.66	موافق
Q6	أسهم مشروعك بتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار المالي:	24	113	59	333	183	3.76	1.105	29.41	موافق
Q7	أسهم مشروعك في امتلاكك أو شرائك أية ملكيات عينية:	33	91	60	301	227	3.84	1.144	29.78	موافق
Q8	إنَّ الدخل المكتسب الذي حصلت عليه مناسب في استمرار مشروعك:	60	172	117	206	157	3.32	1.284	38.69	محايد
Q9	استطعت من خلال العائد الذي يدره عليك مشروعك البدء بأي مشاريع أخرى:	60	172	117	206	157	3.61	1.286	35.60	موافق
Q10	الدخل المتحقق من المشروع أعلى من الحد الأدنى للرواتب والأجور الذي تقدمه الدولة في الوظائف الحكومية:	58	162	٠	242	250	3.65	1.370	37.50	موافق
Q11	الدخل المتحقق من المشروع أعلى من الحد الأدنى للرواتب والأجور المقدم في القطاع الخاص:	103	79	٠	242	288	3.75	1.446	38.57	موافق
Q12	استطعت من خلال العائد الذي يدره عليك مشروعك من توفير أية أجهزة كهربائية تحتاجها مثل /مدفأة-غسالة-حاسوب-تلفاز:/	46	58	150	351	107	3.58	1.047	29.22	موافق
V1	أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل	-	-	-	-	-	3.7052	0.63676	17.19	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (٣-٢) ما يأتي:

١- أن جميع متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة " الموافق".

٢- كانت إجابات السؤال الأول أقل تشتتا، ً حيث بلغ معامل الاختلاف ٢٥,٦٥%، بالتالي تعدُّ إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال الأكثر تجانساً، في حين كانت إجابات السؤال الثامن الأكثر

تشتتاً حيث بلغ معامل الاختلاف ٣٨,٦٩%، بالتالي تعدُّ إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال الأقل تجانساً.

وتم اختبار فرضية المحور الأول التي تنص على ما يأتي:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل.

وذلك باستخدام اختبار **One Sample Test** عند مستوى دلالة ٠,٠٥، عند متوسط μ=3.

H_0: μ = 3

H_1: μ ≠ 3

ويوضح الجدول (٣-٣) نتائج اختبار **One Sample Test** للفرضية الأولى

الجدول (٣-٣) نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الأول

M≠3			
	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
المحور الأول	29.550	0.000	0.705

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

النتيجة: يُلاحظ أن قيمة sig المحسوبة بلغت ٠,٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المتوسط لا يساوي ٣، أي إنَّ أفراد عينة الدراسة يجدون أنَّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل.

ويمكن رد هذا الأثر لكون الغرض الأساسي للاستفادة من التمويل الصغير، هو تحسين مستوى الدخل قبل أي مؤشر اخر من مؤشرات التنمية، وكون الدخل يعد الهاجس الأساسي الذي يؤرق أغلب أفراد المجتمع.

٣ – ٣ -٢ أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي:

لتحديد ما إذا هناك أثر لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الثاني، ويوضح الجدول رقم (٣-٤) النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

الجدول (٣-٤) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي

الرمز	السؤال	التكرار					الوسط الحسابي	الانحراف	معامل الاختلاف	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
Q13	أسهم العائد الذي حصلت عليه من مشروعك في توفير مصاريف علاج وأدوية ضرورية لك ولأسرتك:	149	112	38	229	184	3.26	1.511	46.32	محايد
Q14	أسهم مشروعك في زيارة الطبيب للاطمئنان أكثر على صحتك وذلك في الحالات الطبيعية ودون الحاجة لزيارة الطبيب:	93	93	148	323	55	3.22	1.171	36.40	محايد
Q15	أسهم مشروعك في تحسين نوعية الخدمات الطبية المقدمة لك ولأفراد أسرتك:	93	93	148	342	36	3.19	1.141	35.77	محايد
V2	أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي	-	-	-	-	-	3.2228	1.14926	35.66	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (٣-٤) ما يأتي:

١- أن جميع متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة الـ "محايد".

٢- كانت إجابات السؤال الخامس عشر أقل تشتتاً، حيث بلغ معامل الاختلاف ٣٥,٧٧%، بالتالي تعدُّ إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال الأكثر تجانساً، في حين كانت إجابات السؤال الثالث عشر الأكثر تشتتا، ً حيث بلغ معامل الاختلاف ٤٦,٣٢% بالتالي تعدُّ إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال الأقل تجانساً.

وتم اختبار فرضية المحور الثاني التي تنص على ما يأتي:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي.

وذلك باستخدام اختبار **One Sample Test** عند مستوى دلالة ٠,٠٥، ومتوسط μ=3.

$H_0: \mu = 3$

$H_1: \mu \neq 3$

ويوضح الجدول (٣-٥) نتائج اختبار **One Sample Test** للفرضية الثانية:

الجدول (٣-٥) نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الثاني

M≠3			
	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
المحور ا	٥,١٧٤	٠,٠٠٠	٠,٢٢٣

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

النتيجة: يُلاحظ أن قيمة sig المحسوبة بلغت ٠,٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المتوسط لا يساوي ٣، أي أن أفراد عينة الدراسة يجدون أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي.

ويمكن رد هذا الأثر لكون العامل الصحي من أهم العوامل التي يسعى الإنسان للحفاظ عليها ضمن مستويات ملائمة ومقبولة سواء من ناحية علاج الأمراض أو من نواحي الاطمئنان الدوري على السلامة.

٣ – ٣ -٣ أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي:

لتحديد ما إذا هناك أثر لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الثالث، ويوضح الجدول رقم (٣-٦) النتائج التي توصل إليها الباحثة:

الجدول (٣-٦) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي

الرمز	السؤال	التكرار					الوسط الحسابي	الانحراف	معامل الاختلاف	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
Q16	أسهم مشروعك في إخضاعك أنت أو أحد أفراد أسرتك لدورات تعليمية تغني مستوى تحصيلهم العلمي:	57	68	42	398	147	3.72	1.135	30.55	موافق
Q17	أسهم مشروعك بتأمين مستلزمات العملية التعليمية لأفراد أسرتك:	57	68	42	398	147	3.46	1.100	31.79	موافق
Q18	أسهم مشروعك بمتابعة أفراد أسرتك لتعليمهم:	50	118	80	394	70	3.44	1.095	31.78	موافق
V3	أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى التعليمي	-	-	-	-	-	3.5407	.95396	26.94	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (٣-٦) ما يلي:

١- أن جميع متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة الـ "موافق".

٢- كانت إجابات السؤال السادس عشر أقل تشتتاً، حيث بلغ معامل الاختلاف ٣٠,٥٥%، بالتالي تعدُّ إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال الأكثر تجانساً، في حين كانت إجابات السؤال السابع عشر الأكثر تشتتاً، حيث بلغ معامل الاختلاف ٣١,٧٩% بالتالي تعدُّ إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال الأقل تجانساً.

وتم اختبار فرضية المحور الثالث التي تنص على ما يلي:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي.

وذلك باستخدام اختبار **One Sample Test** عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، ومتوسط μ=3.

H_0: μ = 3

H_1: μ ≠ 3

ويوضح الجدول (٣-٧) نتائج اختبار **One Sample Test** للفرضية الثالثة:

الجدول (٣-٧) نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الثالث

M≠3			
	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
المحور الثالث	١٥,١٢٥	٠,٠٠٠	٠,٥٤١

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ أن قيمة sig المحسوبة بلغت ٠,٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المتوسط لا يساوي ٣، أي إنَّ أفراد عينة الدراسة يجدون أنَّ هناك أثر ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى التعليمي.

ويمكن رد هذا الأثر إلى اهتمام شريحة كبيرة من المستفيدين بالعملية التعليمية لأبنائهم أو حتى لهم، إذا كان القرض موجها لخدمة العملية التعليمية كقروض إيفاء أقساط الجامعات أو شراء مستلزمات العملية التعليمية كأجهزة الحاسب على سبيل المثال لا الحصر.

٣ – ٣ – ٤ أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن:

لتحديد ما إذا هناك أثر لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الرابع، ويوضح الجدول رقم (٣–٨) النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

الجدول (٣–٨) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن

الرمز	السؤال	التكرار					الوسط الحسابي	الانحراف	معامل الاختلاف	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
Q19	أسهم مشروعك بتحسن مكان السكن الذي تعيش فيه:	110	298	177	80	47	2.52	1.087	43.18	غير موافق
Q20	أسهم مشروعك على انتقالك إلى سكن أفضل:	140	239	201	82	50	2.53	1.138	45.06	غير موافق
V4	أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن	–	–	–	–	–	2.5218	1.00974	40.04	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (٣–٨) ما يأتي:

١– إنَّ جميع متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة الـ "غير موافق".

٢– كانت إجابات السؤال التاسع عشر أقل تشتتاً حيث بلغ معامل الاختلاف ٤٣,١٨%" من السؤال العشرين حيث بلغ معامل الاختلاف ٤٥,٠٦%.

وتم اختبار فرضية المحور الأول التي تنص على ما يأتي:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن.

وذلك باستخدام اختبار **One Sample Test** عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، ومتوسط μ=3.

H_0: μ = 3

H_1: μ ≠ 3

ويوضح الجدول (٣–٩) نتائج اختبار **One Sample Test** للفرضية الرابعة

الجدول (٣-٩) نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الرابع

M≠3			
	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
المحور الرابع	-١٢,٦٣٨	٠,٠٠٠	-٠,٤٧٨

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ أن قيمة sig المحسوبة بلغت ٠,٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المتوسط لا يساوي ٣، أي إنَّ أفراد عينة الدراسة يجدون أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى السكن.

لكن بالنظر إلى قيمة t المحسوبة نجد أن قيمتها سالبة أي أن الفرق من جهة الرفض، وبالتالي لا يمكن القبول بوجود أثر لمؤسسات التمويل الصغير في السكن.

أي أن قروض مؤسسات التمويل الصغير لم تسهم في تحسين مكان السكن الذي يعيش فيه المستفيد، ولم تسهم في انتقاله إلى سكن أفضل.

ويمكن رد عدم وجود الأثر الإيجابي ذو الدلالة الإحصائية لكون المبالغ المستفاد منها من التمويل الصغير صغيرة نسبيا إذا ما تمت مقارنتها بأسعار المنازل أو الأراضي أو حتى مع تكاليف الترميم، حيث أن مبلغ (٣٠٠٠٠٠ ل.س) مثلا قد لا يكون كافيا لطلاء المنزل في كثير من الأحيان.

٣ – ٣ –٥ أثر مؤسسات التمويل الصغير في البطالة:

لتحديد ما إذا هناك أثر لمؤسسات التمويل الصغير في البطالة، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الخامس، ويوضح الجدول (٣-١٠) النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

الجدول (٣-١٠) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة محور أثر مؤسسات التمويل الصغير في البطالة

الرمز	السؤال	التكرار					الوسط الحسابي	الانحراف	معامل الاختلاف	النتيجة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
Q21	أسهم مشروعك في خلق فرص عمل لأفراد أسرتك:	120	290	194	67	41	2.46	1.059	42.96	غير موافق
Q22	أسهم مشروعك في إيجاد عمل دائم لك:	125	230	235	83	39	2.55	1.078	42.24	غير موافق
V5	أثر مؤسسات التمويل الصغير في البطالة	–	–	–	–	–	2.5084	1.04164	41.53	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (٣-١٠) ما يأتي:

١- إنَّ جميع متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة الـ "غير موافق".

٢- كانت إجابات السؤال الثاني والعشرين أقل تشتتاً، حيث بلغ معامل الاختلاف ٤٢,٢٤% من السؤال الواحد والعشرين حيث بلغ معامل الاختلاف ٤٢,٩٦%.

وتم اختبار فرضية المحور الأول التي تنص على ما يأتي:

فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في البطالة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في البطالة.

وذلك باستخدام اختبار **One Sample Test** عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، ومتوسط μ=3.

H_0: μ = 3

H_1: μ ≠ 3

ويوضح الجدول (٣-١١) نتائج اختبار **One Sample Test** للفرضية الخامسة

الجدول (٣-١١) نتائج اختبار One Sample Test لفرضية المحور الخامس

M≠3			
	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
المحور الخامس	-١٢,٥٩٢	٠,٠٠٠	-٠,٤٩٢

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ أن قيمة sig المحسوبة بلغت ٠,٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المتوسط لا يساوي ٣، أي إنَّ أفراد عينة الدراسة يجدون أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في البطالة.

لكن بالنظر إلى قيمة t المحسوبة نجد أن قيمتها سالبة أي أن الفرق من جهة الرفض، وبالتالي لا يمكن القبول بوجود أثر لمؤسسات التمويل الصفير في مستوى البطالة.

أي إنَّ قروض مؤسسات التمويل الصغير لم تسهم في خلق فرص عمل لأفراد أسرة المستفيد، ولم تسهم في إيجاد عمل دائم له.

ويمكن رد عدم وجود الأثر الإيجابي ذو الدلالة الإحصائية لكون غالبية القروض المقدمة تخدم صاحب العلاقة فقط ولا يمكنها تقديم عمل لأفراد أسرته مثلا. أما فيما يخص استدامة العمل فقد يرد وجود الأثر السلبي ذو الدلالة الاحصائية لطبيعة المشاريع التي تم تمويلها، حيث أن التحليل يظهر أن أغلب المشاريع هي مشاريع تجارية لكنها قامت بغالبيتها بعد الحصول على القرض، أي أن القرض لم يسهم في البدء بها أو في استمراريتها بشكل دائم.

النتائج والتوصيات:

نتائج البحث:

- وجود أثر واضح ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى دخل الفئات المستفيدة منه، ولعل هذا هو الهدف الأهم من أهداف التمويل الصغير، وهو الهدف الذي تُلبى من خلاله الأهداف الأخرى كتحسين الوضع الصحي والتعليمي.
- وجود أثر واضح ذو دلالة احصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي للفئات المستفيدة منه مع ملاحظة أن أياً من المشاريع التي قام بها العملاء لا تمت لقطاع الصحة بصلة، إلا أن الاهتمام بالنواحي الصحية من أهم القطاعات التي يهتم بها الإنسان في أي مجتمع كان.
- إن التمويل الصغير يؤدي دورا مهماً وذو أثر في تحسين نوعية التعليم الذي يتلقاه المستفيد أو أحد أفراد عائلته، أو توفير مستلزمات العملية التعليمية كقرطاسية بعض الفروع الجامعية التي ترتفع تكاليفها عادة أو أجهزة الحاسب المحمول على سبيل المثال.
- إن انخفاض مبالغ قروض التمويل الصغير بشكل عام أدى لعدم وجود الأثر المرجو ذو دلالة احصائية لهذه المؤسسات في مستوى السكن، حيث أن القرض لا تتجاوز قيمته تكلفة بناء حائط أن تحسن نوعية السكن لدى الأفراد المستفيدين.
- فيما يخص مستويات البطالة، أوضح التحليل عدم وجود الأثر المرجو ذو دلالة احصائية لهذه المؤسسات في مستويات البطالة، فالمشروع الذي تم القيام به غالبا لا يشغل إلا فرداً واحداً وهو المستفيد من التمويل الصغير، وهذا لا يقضي على البطالة في مجتمع من المجتمعات.
- يتصاعد دور مؤسسات التمويل الصغير يوما بعد يوم ويتزايد الإقبال على الاستفادة من قروضها بشكل كبير، وقد يعود ذلك للتسهيلات في الشروط المطلوبة لمنح القرض وسداده، وإلى الاستشارات الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الصغير لتطوير المشروع القائم لدى المستفيد أو المزمع القيام به، على الرغم من أنَّ المؤسسات العاملة في محافظة دمشق لاتزال تفتقر إلى بعض الخدمات التمويلية كتدريب العملاء مثلا.

التوصيات:

- ضرورة إيلاء مؤسسات التمويل الصغير المزيد من الاهتمام والتنظيم من قبل الحكومة والإدارات المختصة، بحيث تلبي احتياجات القطاعات كافةً بشكل عادل، وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة في المجتمع، وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة في دعم قطاعات معينة كقطاع الصحة والتعليم مثلا.
- ضرورة وجود سياسات حكومية فعالة للنهوض بمستوى معيشة الأسر السورية صحيا وتعليميا، ومن ناحية الدخول والتكافؤ في تأمين فرص العمل والنهوض بالريف والعملية التنموية الزراعية نظرا لأهميتها.
- ضرورة تقديم حوافز لسداد القروض من قبل المستفيدين من التمويل الصغير مما يشجع على الالتزام بالسداد والاستفادة مرة أخرى في حال الحاجة، مما ينشط العملية التمويلية ويؤدي إلى تداول النقد والنشاط التجاري والصناعي والزراعي، كما أنه من الضروري جعل مدة سداد القرض قريبة إلى أقرب فترة زمنية ممكنة.
- القيام بدور أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستشارين الموجودين في مؤسسات التمويل الصغير لتقديم المشورة للمستفيدين وتطوير مشاريعهم والنهوض فيها مما يحقق أرباحا أكثر بالنسبة للمستفيد، ويحقق التكامل بين القطاعات التي تهدف الحكومة إلى دعمها.
- ضرورة رفع سقف القروض لتتلاءم مع التضخم الحاصل في الاقتصاد السوري. فالتضخم وتدني قيمة العملة أديا إلى عدم كفاية قروض التمويل الصغير في كثير من الأحيان لإتمام المشروع الذي طلب القرض من أجله.
- في حال عدم إمكانية رفع سقف القروض، وجب عندئذ التشجيع على الاستفادة مرة ثانية وثالثة من التمويل الصغير بما يتناسب أيضا مع العدالة في توزيع القروض ولا يخل بشرط الفرص المتساوية للعملاء كافةً.
- يجب زيادة رقعة انتشار مؤسسات التمويل الصغير العاملة في محافظة دمشق، وفي جميع محافظات الجمهورية العربية السورية وفتح فروع لها في الأرياف، مما يسهل عملية الاستفادة منها ويضمن التنوع والتنافسية وتحسين الأداء، كما يجب تشجيع القطاع الخاص للدخول أكثر في مجال التمويل الصغير وتوسيع نشاطه، إضافة إلى تقديم خدمات أخرى تناسب الفئات المستهدفة، وتقديم خدمات تدريب العملاء، والخدمات الاستشارية لهم ودراسة جدوى مشاريعهم الاقتصادية.
- تشجيع المستفيدين من التمويل الصغير على إقامة مشاريع مشتركة تمكنهم من القيام بمشاريع أضخم من مشاريعهم الفردية والمساعدة على استمراريتها، وبالتالي تسهم في زيادة دخولهم أولا وتساعد على توظيف أناس آخرين ثانيا مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات البطالة في المجتمع.

قائمة المراجع:

أولا–المراجع العربية:

الكتب:

- بريبش، سعيد (٢٠١٥). مدى مساهمة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الجزائر: منشورات جامعة بسكرة.
- خطاطية، جميل (٢٠١٠). التمويل اللابؤري في المؤسسات الصغيرة. الأردن: دار فلسطين.
- دالاتي، أمل (٢٠١١). التمويل المتناهي الصغر في سورية. دمشق: هيئة تخطيط الدولة.
- رويني، عبلة (٢٠١٤). التمويل والتطبيع. مصر: دار النهضة.
- عبد الحكيم، عمران؛ ودغري، العربي (٢٠١٠). برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة. الجزائر: منشورات جامعة المسيلة.
- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٩). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. مصر: دار الاسكندرية الجامعية.
- فلح، خلف (٢٠١١). التمويل الدولي. الأردن: دار اقرأ للنشر.
- قندح، عدلي (٢٠٠٩). السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الأردن: جمعية البنوك.

الدراسات والأبحاث:

- محمد، عصام؛ وعال، عثمان(٢٠١٥). دور التمويل الصغير في تطوير المشروعات. السودان: جامعة النيمين.
- بدر الدين، ابراهيم؛ وفارس، اسماعيل (٢٠٠٦). تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان. السودان: جامعة الخرطوم.

- دلال، مهند (٢٠١١). واقع التمويل الصغير في سورية. سورية.
- زينة، ميسون (٢٠١٠). دور برامج التمويل الأصغر في تحسين مستوى الأمن الغذائي الفلسطيني. فلسطين: منشورات جامعة القدس.
- سدرا، فوزي (٢٠١٠). دور التمويل الأصغر في الحد من البطالة. الجزائر: منشورات جامعة وهران.
- سلطان، حسن (٢٠٠٩). أثر التمويل في كفاءة المشروعات الصغيرة. سورية: جامعة دمشق.
- قدومي، ثائر (٢٠١٢). تمويل المشروعات الصغيرة. الأردن: منشورات جامعة العلوم التطبيقية.
- أبو كساوي، مصطفى؛ عبد الرحمن، وداد (٢٠١١). أثر سياسات التمويل الصغير على المرأة. السودان.
- مالحة، لوكادير (٢٠١٢). دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: جامعة مولود معمري.
- محمد، عصام؛ وعال، عثمان (٢٠١٥). دور التمويل الصغير في تطوير المشروعات. السودان: جامعة النيلين.
- مفرح، إقبال (٢٠١٢). التمويل الصغير، السياسات، الضوابط والإجراءات. السودان.
- منصور، موسى؛ وشاوش، توفيق (٢٠١١). دور التمويل الصغير في محاربة الفقر في المناطق الريفية. تونس.
- المهل، عبد العظيم (٢٠١٣). دور التمويل الصغير في خفض الفقر. السودان: جامعة الخرطوم.
- هارون، هبة (٢٠١٤). تمويل المشاريع الصغيرة ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية. سورية: جامعة تشرين.

التقارير والدوريات:

- الهيئة السورية لشؤون الأسرة (٢٠٠٩). التقرير الوطني للجهورية العربية السورية. سورية.

- نابلسي، سليم (٢٠٠٩). أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي. ورشة عمل.
- مؤسسة التمويل الدولي (٢٠٠٩). تقييم سوق التمويل الصغير في سورية. سورية.
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (٢٠١٠). التمويل الصغير في سورية ودوره في معالجة ظاهرة الفقر. سورية.
- هيئة تخطيط الدولة (٢٠١١). الأولويات الاستراتيجية للتنمية في سورية. سورية.
- مكتب العمل العربي (٢٠١١). اقتصاديات التمويل الصغير.
- وكالة الاغا خان للقروض الصغيرة (٢٠١٣). التمويل الصغير والتنمية الاقتصادية. سورية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤). تقرير التنمية البشرية. سورية.
- تقرير الأمم المتحدة (٢٠١٤). الخسارة الاقتصادية ودور التمويل الصغير في تجنبها. سورية.
- صابر، ديمة (٢٠١٤). تمويل المشروعات وضمان مخاطر القروض الصغيرة. ورقة عمل في مؤتمر للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. سورية.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية (٢٠١٥). سوق التمويل الصغير في اليمن. اليمن.
- سيفو، محمد (٢٠١٥). التمويل الصغير نواة للمشاريع الكبيرة والاستقرار الاقتصادي. ورشة عمل. سورية.
- تقرير الأمم المتحدة بالتعاون مع المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١٥). هدر الإنسانية. سورية.
- لاعي، محمد (٢٠١٥). التمويل الصغير ودعم الشباب. ورشة عمل. اليمن.
- معهد ليفانت للدراسات (٢٠١٥). مؤسسات التمويل الصغير والتكافل الاجتماعي. سورية.

ثانيا -المراجع الأجنبية:

- Armendarez، B; and Safarz، A (2011). On Mission Drift in Microfinance Institutions. Germany: Munich Center for Studies.
- BADR-EL-DIN، I (2004). Banking and Finance. Oman: Office of Undersecretary Ministry of Finance.
- Charles، H (2014). Small Business Finance. Georgia: University of Alabama.
- Charitonenko، s; and Afwan، I (2003). Commercialization of Microfinance Indonesia. Indonesia: Development Bank.
- Hansen، M (2009). Microfinance Consultancy to Eastern Sudan. Sudan: UNDP And UNHC.
- Journal of European Agriculture Center (2013). The Impact of Microfinance on Poverty Levels of Rural Women farm Households. Nigeria.
- Lending، Finance and International Insurance Center (2011). Microfinance: Its Impact، Outreach and Sustainability. Holland: Gerongen University.
- Lqbal، F (2004). Commercial Banking and Microfinance in Egypt. Egypt: National Bank for Development.
- Marshland، R; and Cysteine، S (2009). Performance and Governance in Microfinance Institutions: Journal of Banking and Finance.
- Mohammed، A (2005). A New Microfinance Era in Malaysia. Malaysia: National Cooperative Organization of Malaysia.
- Noai، N (2011). The Importance of Micro Financing to the Microenterprises Development. Malaysia: University of Islamic Sciences.

- Prasad، S; and Tata، J (2009)، Micro-enterprise Quality: International Journal of Quality and Reliability Management.
- Rozenberg، R (2010). Does Microfinance Help the Poor? Washington: CGAP .
- Sabget allah، M (2013). Microfinance in India: contemporary Issues and Challenges. India: Far East Journal of scientific Research .
- Swain، R; and Yang، W (2007). Does Microfinance Empower Women? India: Uppsala University.

الموضوع: استبانة دراسة ماجستير

السيدة المحترمة/ السيد المحترم .....

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة

نأمل منكم الإجابة بدقة وموضوعية على فقرات الاستبيان لما يمثله رأيكم من إضافة نوعية لإتمام هذه الدراسة على أكمل وجه، مع العلم أن البيانات ستعامل بسرية تامة ولغايات البحث العلمي فقط.

الباحثة: حنان البنا إشراف: د. أحمد الطباع

أولاً: البيانات الشخصية: "الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة":

١-الجنس :

- ذكر. ☐
- أنثى. ☐

٢-العمر:

- ١٨-٢٥ سنة. ☐
- ٢٦-٣٥ سنة. ☐
- أكبر من ٣٥ سنة. ☐

٣-الحالة الاجتماعية:

- عازب/ة. ☐
- متزوج/ة. ☐
- غير ذلك. ☐

٤-عدد الأولاد:

- ولد واحد. ☐
- ولدين. ☐
- أكثر من ولدين. ☐

٥-مكان الإقامة:

- ريف. ☐
- مدينة. ☐

٦-مستوى التعليم:

- دون الثانوية العامة. ☐
- ثانوية عامة. ☐
- جامعة. ☐
- دراسات عليا. ☐

٧-تاريخ انضمام العميل للمؤسسة:

- سنة واحدة. ☐
- سنتان. ☐
- أكثر من سنتين. ☐

٨-طبيعة المشروع الذي قمت به:

- تجاري. ☐
- صناعي. ☐
- زراعي. ☐
- غير ذلك. ☐

٩-هل كان المشروع قائما قبل حصولك على القرض:

- نعم. ☐
- لا. ☐

١٠-عدد المرات التي استفاد منها العميل من مؤسسات التمويل الصغير:

- مرة. ☐
- مرتان. ☐
- أكثر من مرتين. ☐

١١-مقدار القرض الذي حصلت عليه:

- أقل من١٠٠,٠٠٠ ل.س. ☐
- بين (١٠٠ و٢٠٠) ألف ل.س. ☐
- أكثر من٢٠٠،٠٠٠. ☐

١٢-مدة القرض:

- سنة واحدة. ☐
- سنتان. ☐
- أكثر من سنتين. ☐

ثانياً–أثر مؤسسات التمويل الصغير في مستوى الدخل:

رقم السؤال	المؤشر	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	أسهم القرض في زيادة أرباحك:					
٢	أسهم القرض في ادخار أية مبالغ مالية تستخدمها عند حدوث أمر طارئ لك أو لأحد أفراد أسرتك:					
٣	أسهم مشروعك في إيفاء الأقساط المترتبة عليك:					
٤	أسهم مشروعك في توفير مصدر دخل ثابت:					
٦	أسهم مشروعك بتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار المالي:					
٧	أسهم مشروعك في امتلاكك أو شرائك لأية ملكيات عينية:					
٨	إن الدخل المكتسب الذي حصلت عليه مناسب في استمرار مشروعك:					
٩	استطعت من خلال العائد الذي يدره عليك مشروعك البدء بأية مشاريع أخرى:					

١٠	الدخل المتحقق من المشروع أعلى من الحد الأدنى للرواتب والأجور الذي تقدمه الدولة في الوظائف الحكومية:					
١١	الدخل المتحقق من المشروع أعلى من الحد الأدنى للرواتب والأجور المقدم في القطاع الخاص:					
١٢	استطعت من خلال العائد الذي يدره عليك مشروعك من توفير أية أجهزة كهربائية تحتاجها مثل /مدفأة-غسالة-حاسوب-تلفاز/:					

ثالثاً-أثر التمويل الصغير في المستوى الصحي:

رقم السؤال	المؤشر	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	أسهم العائد الذي حصلت عليه من مشروعك في توفير مصاريف علاج وأدوية ضرورية لك ولأسرتك:					
٢	أسهم مشروعك في زيارة الطبيب للاطمئنان أكثر على صحتك وذلك في الحالات الطبيعية ودون الحاجة لزيارة الطبيب:					
٣	أسهم مشروعك في تحسين نوعية الخدمات الطبية المقدمة لك ولأفراد أسرتك:					

رابعا–أثر التمويل الصغير في المستوى التعليمي:

رقم السؤال	المؤشر	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	أسهم مشروعك في إخضاعك أنت أو أحد أفراد أسرتك لدورات تعليمية تغني مستوى تحصيلهم العلمي:					
٢	أسهم مشروعك بتأمين مستلزمات العملية التعليمية لأفراد اسرتك:					
٣	أسهم مشروعك بمتابعة أفراد أسرتك لتعليمهم:					

رابعا–أثر التمويل الصغير في السكن:

رقم السؤال	المؤشر	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	أسهم مشروعك بتحسين مكان السكن الذي تعيش فيه:					
٢	أسهم مشروعك بانتقالك إلى سكن أفضل:					

رابعا–أثر التمويل الصغير في البطالة:

رقم السؤال	المؤشر	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	أسهم مشروعك في خلق فرص عمل لأفراد أسرتك:					
٢	أسهم مشروعك في إيجاد عمل دائم لك:					

شكرا لتعاونكم